جامعة "يحي فارس" بالمدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

التعامل بالعملات الرقمية وأثره على التهرب الضريبي

دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:
محمد أمين بن شنب

إشراف الأستاذ:
الدكتور شعيب آتشي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور شعيب آتشي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
الدكتور محمد أمين بن لكحل	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الدكتور عبد الغني كحلة	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣

شكر و إهداء

أحمد الله العلي القدير على توفيقه وإحسانه؛ و أصلي وأسلم

على أنبياء الله ورسله عليهم أفضل الصلاة والتسليم

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذ الفاضل: شعيب

آتشي

وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الشهداء

الوالدين الكريمين

جميع الأساتذة الكرام

محمد أمين بن شنب

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للعملات الرقمية	٠٣
المبحث الأول: مفهوم العملات الرقمية ونشأتها	٠٣
المطلب الأول: نشأة العملات الرقمية	٠٣
المطلب الثاني: مفهوم العملات الرقمية	٠٦
المبحث الثاني: أنواع العملات الرقمية والعلاقة فيما بينها	١٠
المطلب الأول: أنواع العملات الرقمية	١٠
المطلب الثاني: العلاقة بين أنواع العملات الرقمية	١١
خلاصة	١٥
الفصل الثاني: تأثير التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي	١٦
المبحث الأول: مفهوم التهرب الضريبي وقياسه	١٨
المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي	١٨
المطلب الثاني: قياس التهرب الضريبي	٣٠
المبحث الثاني: التهرب الضريبي والتعامل بالعملات الرقمية	٣٤
المطلب الأول: التحديات الضريبية الناشئة عن التعامل بالعملات الرقمية	٣٧
المطلب الثاني: آثار التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي	٣٥
المبحث الثالث: المعالجة الضريبية للتعامل بالعملات الرقمية والحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي.	٣٠
المطلب الأول: المعالجة الضريبية لمعاملات العملات الرقمية	٣٠
المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي	٣٣
خلاصة الفصل	٣٥
الفصل الثالث: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة	٣٦
المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة	٣٨
المطلب الأول: لمحة عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة	٣٨
المطلب الثاني: تجربة العملة الرقمية بالإمارات العربية المتحدة	٤٠
المبحث الثاني: التحول الرقمي للنظام الضريبي للإمارات العربية المتحدة وجهودها للحد من التهرب الضريبي	٤٤
المطلب الأول: التحول الرقمي للنظام المالي	٤٤
المطلب الثاني: جهود الإمارات رقمنة النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي	٤٨
خلاصة الفصل	ص ٥٠

خاتمة عامة	٥٣
النتائج والتوصيات	٥٣
قائمة المراجع	٥٨

فهرس الجداول

جدول رقم ١: عملات مختلفة	١٣
جدول رقم ٢: مقارنة بين النقود بشكل عام والعملات الافتراضية	١٣
جدول رقم ٣: يمثل الفرق بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة	١٤
جدول رقم ٤: التمييز بين عملة Bitcoin والعملات الافتراضيةّ الأخرى	١٤
جدول رقم ٥: التمييز بين التهرب والتجنب الضريبي	٣٠

مستخلص الدراسة

تتناول الدراسة بيان مفهوم العملات الرقمية أصولها وخصائصها والتحديات التي تواجهها، وبيان مدى تأثيره على التهرب الضريبي.

تهدف الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات المشكلة بيان أثر العملات الرقمية واستخداماتها المالية في عمليات التهرب الجبائي في ضوء التغير الشديد في أسعار العملات الرقمية.

خلصت الدراسة إلى أن:

. يواجه النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة ثلاث صعوبات تكتنف المعاملة الضريبية لأنشطة الاقتصاد الرقمي، وتفاقم مشكلات التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل، وتتعلق هذه الصعوبات بمفهوم المنشأة الدائمة، وتحديد الدولة مصدر الدخل، وتوزيع نسب الأرباح لصفقات الاقتصاد الرقمي.

. الفجوة الرقمية القائمة بين بلدان العالم، والتركز السوقي للمنصات الرقمية، والجزر الملاذية الآمنة تؤدى إلى تباين توزيع القيم المضافة والأوعية الضريبية، وتؤثر على قواعد الاختصاص الضريبي ومن ثم الحصيلة الضريبية لكثير من الدول.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، العملة الرقمية، التهرب الضريبي، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract :

The research dealt with a statement of the concept of digital currencies**,** their origins**,** characteristics and the challenges they face. And to clarify the extent of its impact on the tax evasion.

The study aims, by answering the questions of the problem, to demonstrate the impact of digital currencies and their financial uses in tax evasion operations in light of the severe change in digital currency prices.

This study concluded that:

. The tax system in the United Arab Emirates faces three difficulties surrounding the tax treatment of digital economy activities, and exacerbating the problems of tax avoidance in the field of income tax. These difficulties are related to the concept of permanent establishment, determining the source of income by the country, and distributing profit percentages for digital economy transactions.

. The digital gap existing between countries of the world, the market concentration of digital platforms, and safe haven islands lead to a disparity in the distribution of added values and tax bases, and affect the rules of tax jurisdiction and thus the tax revenues of many countries.

Mots clés : Digital economy, digital currencies, tax evasion, the United Arab Emirates.

مقـــدمـــة عامـــــــــة

تمهيد:

العملة هي رمز من رموز السيادة للدولة، وإدارتها عامل مشترك بين كل دول العالم، ومنذ أجل قريب كانت تنتمي للحكومات بصفتها مسؤولة عن إصدارها ومراقبتها وتوجيهها. ولكن الأمر لم يعد كذلك تماماً؛ حيث أصبحت تصدر من شركات ومجموعات تكنولوجية، وتعمل بهياكل لا مركزية غر مرتبطة بالحكومات.

وقد أدى التطور الهائل في التقنيات الحديثة إلى إحداث طفرة هائلة في تبادل السلع والخدمات وتسهيل عمليات الدفع بالوسائل غير النقدية مثل الهواتف الذكية وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، وقد ساعدت كثيراً في تسريع المعاملات وعمليات التبادل.

إن تغيّر وسائط دعم العملات من ورقية إلى إلكترونية لم ينتقص من سيطرة الدول، ممثلة بمصارفها المركزية، على إصدار هذه العملات والتحكم بها وتحديد قيمها وفقاً لقوانين النقد والصرف الوطنية والدولية، إلا أن سيطرتها هذه قد فقدت بالفعل مع ظهور نوع جديد من العملات يُسمى بالعملات الافتراضية اللامركزية، مما أدى إلى نشأة اقتصاد رقمي تُدار عمليات التبادل فيه من خلال عملات افتراضية مخزنة في فضاء افتراضي لا ترتبط بمكان ولا تُسيطر عليها أي سلطة مركزية، وتتحكم بتداولها وقيمها سياسة العرض والطلب وممارسات السوق، وبحيث يكون من الممكن التعامل بها في أي مكان ولدى أي متجر في العالم، دون وجود أية قيود نقدية أو صرفية على حرّية حركتها أو آلية تداولها. ويتميز هذا الاقتصاد بمجموعة من الخصائص تمثل تحديا للنظم الضريبية التقليدية.

وتشير السمات الرئيسة للاقتصاد الرقمي، إلى أن الاقتصاد القائم على الانترنت والمنصات الرقمية العالمية يمثل بيئة داعمة لظاهرة التجنب الضريبي، لما تثيره من صعوبة في إثبات التعاملات، وصعوبة في تتبع الأوعية الضريبية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق مشكلة البحث من توضيح طبيعة العلاقة بين التداول الرقمي للعملات والتهرب الضريبي عبر التساؤل الرئيسي الآتي: **إلى أي مدى يُؤثر التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي ؟ وما هو واقع ذلك في الإمارات العربية المتحدة ؟**

وتتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما مدى التحديات الضريبية التي تنشأ عن التعامل بالعملات الرقمية ؟

٢- هل يمثل الاقتصاد الرقمي بيئة داعمة للتهرب الضريبي ؟

٣- ما مدى الجهود التي بذلتها الإمارات العربية المتحدة للحد من التهرب الضريبي الناتج عن التعامل بالعملات الرقمية ؟

فرضيات الدراسة: لإضفاء طابع ملموس على السؤال المطروح، تم صياغة الفرضيات الآتية:

١- توجد تحديات ضريبية كبيرة جداً تنشأ عن التعامل بالعملات الرقمية تتمثل أهمها في مشكلات الحصر الضريبي وصعوبات الإثبات.

٢- يمثل الاقتصاد الرقمي بشكل كبير بيئة داعمة للتهرب الضريبي ؟

٣- بذلت الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة لرقمنة النظام الضريبي وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي الناتج عن التعامل بالعملات الرقمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الموضوعية بالتطرق للمقاربات المنظرة لكفاءة التعامل بالعملات الرقمية التي تمثل مستقبل النقد بشكل عام، أما شركات التكنولوجيا المالية فيعتبر أيضا نتاجا للثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم إجمالا والقطاع المالي بصفة خاصة.

وحيث أنه لا يُمكن بتقديرنا الاستمرار في تجاهل واقع هذه العملات، والتي تفرض وجودها بقوة في التعاملات الإلكترونية والرقمية في ظل انتشار استخدامها دولياً وزيادة عدد مستخدميها؛ ونظرا للأهمية البالغة لها لا بد من البحث في ظاهرة التهرب الضريبي في مجال المعاملات الإلكترونية لمواكبة التطور التكنولوجي وما رافقه من فنون حديثة وتكنولوجيا يهدف إليها بعض المكلفين للتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات المشكلة بيان أثر العملات الرقمية واستخداماتها المالية في عمليات التهرب الجبائي في ضوء التغير الشديد في أسعار العملات الرقمية. كما تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالاقتصاد الرقمي وبيان خصائصه من منظور ضريبي.
- استعراض آليات التجنب الضريبي ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي، والجهود الدولية لمواجهة التجنب الضريبي الناتج عن أنشطة الاقتصاد الرقمي.
- تقييم ممارسات السيادة الضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي.
- اقتراح بعض الحلول لتعزيز مكافحة التجنب الضريبي وتفعيل ضريبتي الدخل والقيمة المضافة على أنشطة الاقتصاد الرقمي.

متغيرات الدراسة:

تشتمل متغيرات الدراسة على التالي: المتغير المستقل: العملات الرقمية؛ المتغير التابع: التهرب الضريبي.

منهج الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل أساسي على:

المنهج الوصفي التحليلي. في وصف وتحليل العلاقات المتشابكة والمكونة لنسيجها، وعليه تتوزع المعالجة البحثية في هذا البحث على محورين: أولهما يتعلق بمفهوم العملات الرقمية وكذا مفهوم ظاهرة التهرب الضريبي.

أسلوب دراسة الحالة: بتجميع بيانات أولية حول واقع التعامل في العملات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حدود الدراسة:

تستند هذه الدراسة على ارتباط العملات المشفرة بالتهرب الضريبي تحليل التطور الضريبي للعملات الرقمية. وليس على العملات الافتراضية كعملات معدنية ثابتة أو أي رموز أخرى. في السياقات الضريبية، غالبًا ما ترتبط العملات المشفرة بالتهرب الضريبي وإجراءات مكافحة غسيل الأموال (AML).

سوف يقتصر البحث على دراسة المعالجات الضريبية للتعامل في العملات الرقمية، دون التعرض لأساليب وطرق المراجعة التي تتم على هذه المعاملات.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة للبحث أهمها ما يلي:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير في المحاسبة للطالب: أيمن عز الدين أبو صلاح، جامعة الشرق الأوسط- الأردن، بعنوان: **العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية**، لقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العملات الرقمية والمحافظ الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية. إبراز العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، بما أن البنية التحتية أصبحت قوية وَمرنة وتستطيع مواكبة التطور السريع للعملات الرقمية، مما يعطي إشارات نحو اقتصاد جديد على الإنترنت وفي واقعنا الحقيقي كل المعاملات ما هي إلا بداية في ثورة جديدة في المعاملات المالية. التجارة وBitcoin والمعاملات على blockchain يشكل الثورة الجديدة الحقيقية بين المستخدم والعلامة التجارية.

الدراسة الثانية: ECTS Master's Thesis 15 in Comparative and International Tax Law Programme Master's **للطالب:** Erik Andersson، **بعنوان:**، **A Comparative Analysis of the Taxation of Crypto Currencies** **جامعة:** Uppsala بتركيا، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور التدابير الضريبية المتعلقة بالعملات المشفرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، يتمثل الهدف في إجراء تحليل مقارن للمعاملة الضريبية المتعلقة بالعملات المشفرة في السويد والبرتغال، وسيكون التركيز في الولايات المتحدة على تعريف العملات المشفرة من وجهة نظر ضريبية وكيف يتم فرض ضرائب على المكاسب الناتجة عن التخلص من العملات المشفرة. للأفراد. الغرض من التحليل

المقارن هو إعطاء القارئ فهماً أفضل لقانون الضرائب، وكيف تتعامل الأنظمة الضريبية المختلفة مع العملات المشفرة وما تولده من نتائج.

الدراسة الثالثة: للباحثة Rahayu Kurnia Siti من كلية التجارة ,Faculty of Business Economics Indonesia Komputer Universitas، Indonesia ، بعنوان:

Implementation of Blockchain in Minimizing Tax Avoidance of Cryptocurrency Transaction in Indonesia.

International Journal of Research and Applied Technology 2(1)(2022) 30-43

الغرض من هذا البحث هو تحديد المخاطر المحتملة للخسائر الضريبية بسبب العملات المشفرة، لتحديد التشفير ومستخدمي العملات المشفرة، وصياغة إستراتيجية تدبير مضادة للتهرب الضريبي تتعلق بمعاملات العملة المشفرة. تظهر نتائج هذا البحث أن تطبيق تقنية Blockchain في نظام الضرائب الإندونيسي هو نموذج تكامل قاعدة البيانات الذي يمكن أن يحل مشاكل الاقتصاد السري في معاملات العملات المشفرة. سبب نتائج هذه الدراسة هو أن يمكن تنظيم معاملات العملة المشفرة من خلال التنظيم الرأسي لسوق Blockchain، مع نهج قطاعي .يمكن أن يكون تأثير نتائج هذه الدراسة أساسًا لصياغة السياسات الضريبية ذات الصلة لمعاملات العملات المشفرة من خلال استخدام تقنية.Blockchain

الدراسة الرابعة: دراسة للباحثة كريمة حسن محمد محمد، **أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة– جامعة الأزهر**، تحت عنوان: إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية، وخلصت الدراسة إلى أن العملات الرقمية قد أصبحت واقع يجب التعامل معه، ولا يجب اعتباره ظاهرة سوف تنتهي في الآجل القصير، بل تعتبر المستقبل القريب للتداول النقدي الالكتروني في ممارسات الأعمال، ومن ثم يجب أن تقوم الدول التي لا تزال لا تعترف بالعملات الرقمية وتحظر تداولها بإعادة النظر في الأمر، والتأكد من أن جميع التطورات في ممارسات الأعمال بدأت باعتراض ثم أصبحت واقع، لما أثبتته من مميزات وفوائد في سهولة وسرعة إتمام الممارسات التجارية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للعملات الرقمية من خلال مبحثين هما: المبحث الأول: مفهوم العملات الرقمية وخصائصها، والمبحث الثاني: أنواع العملات الرقمية والعلاقة فيما بينها. أما الفصل الثاني بعنوان: تأثير التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي من خلال ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: مفهوم التهرب الضريبي وقياسه؛ والمبحث الثاني: التهرب الضريبي والتعامل بالعملات الرقمية؛ والمبحث الثالث: المعالجة الضريبية للتعامل بالعملات الرقمية والحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي. أما الفصل الثالث

فهو بعنوان: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبحثين هما: المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة؛ والمبحث الثاني: التحول الرقمي للنظام الضريبي بالإمارات العربية المتحدة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للعملات الرقمية

تمهيد:

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها وتقدم بها خدماتها، ناهيك عن السلوك الاستهلاكي للزبائن تجاه مختلف المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى ما تشهده هذه التكنولوجيات من تطور سريع كالعديد من المتغيرات والمستجدات التي أنتجها التطور التقني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا يخفى على أحد حجم وأنواع هذه التقنيات وما لها من تأثير كبير على صعيد الصناعة المالية والمصرفية، وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع والتسوية المتطورة، والعملات الرقمية والافتراضية وغيرها.

كما شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية، من أبرزها ما يتعلق بظهور العملات الافتراضية المشفرة، ورغم ما أثارته من مخاوف عالمية نظرا للتقلبات الشديدة في قيمتها، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، إلا أنها بدأت تحوه تدريجيا على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الإنترنت نظرا لما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الإنترنت؛ ما دفع بعض المؤسسات في أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة للدفع.

على صعيد الساحة الإقليمية، لا يزال استخدام العملات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودا، وقد يعود ذلك نتيجة لغياب الدعم لتلك العملات من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية في الإقليم، ولكن لا يزال هناك إمكانية لنموها في المستقبل القريب، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية والسلطات النقدية السعي نحو مراقبة التطورات الحاصلة في هذه العملات من خلال عدسة متعددة التخصصات، والجمع بين تكنولوجيا المعلومات وتحليل السياسات لدراسة آثارها المحتملة على سياسة المدفوعات والإشراف والتنظيم، والسياسة النقدية، وتوفير الخدمات المالية، والاستقرار المالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مي هذه العملات وآثارها.

بناءً على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم العملات الرقمية وخصائصها؛

المبحث الثاني: أنواع العملات الرقمية والعلاقة فيما بينها.

المبحث الأول:

مفهوم العملات الرقمية ونشأتها

إن ظهور العملات الرقمية كمتغير عالمي أصبح يفرض على الحكومات التعايش معه من خلال الفهم الدقيق للفرص والتحديات والمخاطر المترتبة عن تداول هذه العملات، وأصبح من الواجب على الحكومات أن تتخذ إجراءات لتفادي سيطرة هذه العملات على المعاملات والأسواق الدولية، لأنها لا تخضع لأي سلطة نقدية بل يصدرها أشخاص لأغراض تجارية شخصية دون الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على منظومة الاقتصاد الدولي. ومن الإجراءات التي اعتمدتها الكثير من الحكومات هو إصدار عملة رقمية مركزية تلبية لمتطلبات أفراد المجتمع وتوجههم نحو العملات الرقمية.

المطلب الأول: نشأة العملات الرقمية.

تعد نشأة العملات المشفرة، نقطة فاصلة في تاريخ النظام المالي، حيث ينظر إلى مراحل تطور التكنولوجيا المالية FinTech في ثلاث مراحل، حيث كانت المرحلة الأولى FinTech 1.0 والتي يؤرخ لها للفترة من 1866 إلى 1987م، أما المرحلة الثانية FinTech 2.0 والتي يؤرخ لها للفترة من 1987 إلى ٢٠٠٨م، وأخيراً المرحلة الثالثة FinTech 3.0 والتي يؤرخ لها منذ عام 2008م، أي بدءاً من ظهور العملات المشفرة في ذلك العام، إلا أنه منذ عام 2008 بدأ الدخول في حقبة جديدة من النظام النقدي والذي يعتمد على العملات المشفرة.

ويمكن تتبع تاريخ ظهور العملات الرقمية إلى مقالة نشرها " David shaum" سنة 1982 والذي قدّم فكرة تسوية وإتمام المعاملات بواسطة النقود الرقمية أو الالكترونية مكان النقود العادية، انتشرت الفكرة في تسعينات القرن العشرين مع إنشاء بنك pay pal الإلكتروني سنة 1998 والذي قام بربط حسابات زبائنه في البنوك التقليدية بحساباتهم لديه لتسوية معاملاتهم المختلفة خاصة المتعلقة بالتجارة الالكترونية. تبع ذلك إنشاء العديد من المؤسسات والشركات المماثلة، لكن التحول الأكبر كان سنة 2008 بظهور Bitcoin التي تعد أول عملة رقمية لا تستند إلى أي غطاء لإصدارها.[1]

وتعد سلاسل الكتلة Distributed Ledger Technology الموزعة أولى الأساليب المطبقة لهذه التكنولوجيا، حيث تتحول المعاملات والأرصدة إلى سلسلة من كتل البيانات غير القابلة للتعديل ولكنها ذات

[1] فاطمة فوقة و تقرورت محمد و مرقوم كلثوم، " **انعكاس العملات الرقمية المشفرة على شركات التكنولوجيا المالية** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، المجلد ٩، العدد ١، 2020، ص ١٣٤.

دليل تعريفي على أساس زمني، بحيث لا يمكن تغيير أي من محتويات تلك الكتل عوضاً عن ترتيبها داخل السلسلة.[١]

العملات المشفرة هي فرع وحالة خاصة من العملات الافتراضية، وتختلف عن غيرها في عدم حاجتها لوكيل مركزي مؤتمن؛ بل تعتمد على تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، مثل تكنولوجيا الـBlocchain، عبارة عن قاعدة بيانات في الأساس تتم إدارته عبر شبكة إلكترونية دون وجود جهة مركزية تدير العملة. ولضمان سرية عمليات الإصدار والصرف، تعتمد على تكنولوجيا تشفير معقدة، تتطلب عمليات تحقق وموافقات لا مركزية من أعضاء الشبكة، وعادة ما تتم مكافأة أعضاء الشبكة الذين يقومون بالتحقق من صحة المعاملات واعتمادها بعملات مشفرة جديدة. وتسمح العديد من العملات المشفرة بإخفاء هوية مالكها جزئياً، حيث يكون لمالك العملة مفتاحان؛ مفتاح عام، كرقم حساب، ومفتاح خاص يلزم تقديمه لإتمام المعاملة. تشير الإحصاءات العالمية أن عدد المعاملات المالية غير النقديةTransactions cashless قد تجاوز ٧٦٦ مليار معاملة بالعام ٢٠٢٠ بقيمة بلغت حوالي ٢.٥ تريليون دولار. وتتوقع الدراسات العالمية بأن تتجاوز المدفوعات الرقمية العالمية تريليون المدفوعات الورقية بالعام ٢٠٢٣، وأنها قد تتخطى حاجز بواقع أكثر من ١١٠ معاملة لكل فرد بالعالم سنوياً.[٢]

إنّ التقدم المرحلي الأول نحو العملات الافتراضيةِ قد أُحرز من قبل باحث التشفير (David Chaum) الذي استخدم عملات رمزية مشفّرة. أعطى هذا التقدم، المقترحات اللاحقة ذات الصلة، اهتماما كبيراً للعملات المغفلة غير القابلة للتعقّب والصادرة مرّكزياً ومدعومة من قبل مصارف أو مؤسسات أخرى (قد تتمتع بقدر معين من الثقة من قبل المستخدمين) وقد قامت شركة النقد الرقمي Digicash التي أسسها Chaum بإدارة فترةّ تجريبية من ٣ سنوات فقط وفي مصرف واحد، ولكن لمّ تتم متابعتها لاحقاً.[٣]

والجديرّ بالذكر أن الاتجارّ الإلكتروني بالذهب بدأ في العام 1996 كتمهيد لنوع من النظام المقترح من قبل Chaum، حيث تمّ استخدام هيكلية حسابّ مركزي لتتبع ونقل شهادات مدعومة بالذهب في مستودع مرّكزيّ دون وجود ضمان الأمن والتشفير والمجهولية، بوصفها عملية ثقة في القيّمين على تشغيل نظام الاتجار الإلكتروني بالذهب. ولكن بما أنّ الاتجار الإلكتروني بالذهب كان خارج النظام الرقابي المالي، فقد أتاح توفير الأمن والمجهولية الفعليين من خلال الثقة المضمونة في ممارسات عمل الشركات التي تقوم بتشغيل هذه

[1] أسامة وجدي و أميرة حسانين، " **خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية** "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس– القاهرة، المجلد ٤٩، العدد ٤، ١٤ نوفمبر ٢٠١٩، ص ص ٢٥٤–٢٥٥.

[2] علي محمد الخوري، **المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ص ٤٧–٧٨.

[3] Lynn Batten and Xun Yi, **Off-line Digital Cash Schemes Providing Unlinkability**, *Commerce and Applications February 1 2018*, p 2.

النظُم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظم مماثلة، مثل نظام تأمين إرّسال الدفعات المالية واستقبالها Liberty Reserve ونظام الدفع عبر الإنترنت Web Money وجيل جديد من نظام دفع الأموال وتحويلها Perfect Money كانت هدفاً متكرر للأنشطة غير المشروعة، سواءً من قبل مستخدمين يستغلّون المجهولية والسهوّلة النسبية للتحويل التي تتخطّى سيطرة المنظّمين أو من قبل المشغلّين القيمين على إدارة مخططات Ponzi وغيرها منّ المشاريع الاحتيالية. وتتميز جميع هذهّ النظم بهيكليّتها ذات السلطة المركزية، إذ من أجل دعم الأنشطة غير المشروعة، يجب على الجهات الفاعلة أن تثق بأصحاب العملة في الحفاظ على الأمن والمجهولية وهو أمر امتازت به بعض من هذه العملات تارّيخياً.[١]

يشبه تشفير النقد حيث تم تصميم كل فاتورة لتكون فريدة من نوعها، لكن الفاتورة رقمية بدلاً من كونها مادية. بطريقة ما، من السهل جدًا القول إن العملة المشفرة هي نقود رقمية وأيضًا مضللة بعض الشيء لأن النقد الرقمي في جوهره دفتر أستاذ غير معتمد تديره البنوك المركزية التي تتمتع بامتياز السيطرة على إنتاج وتوزيع النقود. على العكس من المركزية هي اللامركزية وفهم اللامركزية وأهميتها ضرورية لفهم التشفير بشكل عام ولماذا تم إنشاؤه في المقام الأول. وُلدت العملة المشفرة من رحم الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، في الوقت الذي أنقذت فيه الحكومات البنوك. يعتقد مؤيدوها أن استراتيجية الحكومة كانت غير عادلة تمامًا لدافعي الضرائب الذين اضطروا إلى إعطاء أموالهم للبنوك بسبب الاستثمارات الفاشلة والسياسة النقدية.

كان الطلب على النظام النقدي الجديد دون أي تأثير من المؤسسات المالية وظهور العملات المشفرة حقيقة. تم بناء Crypto على نظام لامركزي، ويتم تحديد إجمالي المعروض من التشفير بواسطة غالبية المشاركين في الشبكة. لا توجد طريقة لاختراع القيمة نظرًا لأن كل عملية إنشاء للقيمة وكل عمليات نقل القيمة تتم من خلال عمليات التشفير التي يتم تسجيلها وتخصيصها والتحقق منها علنًا من قبل أي طرف. يتم من خلالها جمع المشترين والبائعين معًا للتداول. يقوم أصحاب العملات المشفرة بتخزين عملاتهم المشفرة في محفظة رقمية. يلزم وجود محفظة لشراء العملات المشفرة والاحتفاظ بها وبيعها. إن امتلاك محفظة رقمية يشبه تمامًا امتلاك محفظة فعلية، وليس هناك حاجة إلى أن يقدم المالك بياناته الشخصية. وبالتالي، يمكن اعتبار هوية مستخدم التشفير مجهولة المصدر. على الرغم من ذلك، فإن الوظيفة الرئيسية للعملات المشفرة هي أن جميع المعاملات شفافة وغير قابلة للتغيير، وسوف يتم تقديم شرح أعمق للسبب في القسم الفرعي التالي. الجواب الأكثر تقدمًا وتقنيًا لماهية التشفير هو أن Crypto مبني على تقنية Blockchain وهو نظام لنقل المعلومات بطريقة تجعل من المستحيل تغيير النظام. يمكن تفسيره على أنه مبنى من الطوب مستطيل الشكل، فالمبنى ليس له حدود على ارتفاعه، ولكنه متوازن على أحجار مرتبة جيدًا. تحتوي كل لبنة في المبنى على

[1] جوشوا بارون و آخرون، **تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي**، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص ٥.

العديد من المعاملات، وفي كل مرة تضاف لبنة جديدة في البناء، يضاف سجل المعاملة إلى كل لبنة. بنظام تحقق لامركزي يسمى تقنية دفتر الأستاذ الموزع. يمكن وصفها على أنها دفتر الأستاذ العام حيث يتم التحقق من المعاملات ونسخها في وقت واحد في جميع الأنظمة مع إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات. تتم المصادقة على المعاملات بشكل لامركزي في عدة نقاط مختلفة بدلاً من نقطة واحدة، مثل البنك الذي يتحقق باستمرار من المعاملة. [١]

نظام المدفوعات crypto currency عكس نظام المدفوعات التقليدي حيث يكون لدى الزبون معلومات فقط عن حسابه الخاص. نظام المدفوعات بالعملات المشفرة، يمكن للجميع داخل النظام رؤية البيانات المالية ومعاملات جميع المشاركين الآخرين، مما يجعل النظام شديد الشفافية. لذلك، على الرغم من عدم دعمه من قبل سلطة سيادية، إلا أن المستوى العالي من الشفافية هو الذي يصنع العملات المشفرة المقبولة لمستخدميها. ومع ذلك، فإن بعض المؤلفين، مثل (Camoron 2016) يدعي أنه من غير المرجح أن تسمح الحكومات باستخدام العملات المشفرة كما يتم حاليًا. على العكس من ذلك، ومعظم الحكومات في وضع جيد يمنع تكامل العملات المشفرة في المالية الرسمية الحالية للمؤسسات. وأنه بدون هذه المؤسسات، فإن العقبات التي تواجه العملات المشفرة يبدو أن استبدال العملات ذات الامتيازات القانونية والمصدرة مركزيًا هو كذلك لا يمكن التغلب عليها. فيما يتعلق بقضايا أسعار الصرف للعملات المشفرة مقابل التقليدية عملات مثل الدولار الأمريكي، على الرغم من تلقي اهتمام عام واسع النطاق، نظريًا الفهم محدود فيما يتعلق بقيمة العملات المشفرة القائمة على blockchain. في هذا الصدد أجرى [Wang 5 & Li] دراسة تجريبية مبنية على نظرية سعر صرف Bitcoin (مقابل الدولار الأمريكي)، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التكنولوجية والاقتصادية. وفقًا للمؤلفين المذكورين أعلاه، على المدى القصير، يتم تعديل سعر صرف Bitcoin إلى التغيرات في الأساسيات الاقتصادية وظروف السوق. سعر صرفها طويل الأجل أكثر حساسية للأسس الاقتصادية وأقل حساسية للعوامل التكنولوجية. شاي يدعي المؤلفون الأخيرون أيضًا أنهم حددوا تأثيرًا كبيرًا لتعدين التكنولوجيا وتناقص أهمية صعوبة التعدين في سعر صرف. [٢]

[1] Erik Andersson, **A Comparative Analysis of the Taxation of Crypto Currencies**, Master's Programme in Comparative and International Tax Law Master's Thesis 15 ECTS, Department of Law Spring Term 2022, Uppsala universitet, p p ٧-٩.

[2] Flamur Bunjaku & Olivera Gjorgieva-Trajkovska & Emilija MitevaKacarski, **Crypto currencies– Advantages and Disadvantages**, p 33.

المطلب الثاني: مفهوم العملات الرقمية.

أدى التطور الكبير في الرقمنة والتكنولوجيا وشيوع تقنيات الجيل الخامس إلى ظهور مفاهيم مالية ومصرفية جديدة انتشرت بسرعة البرق، ولعل من أبرز هذه المفاهيم التي شهدت رواجاً واسعاً واختلافاً في وجهات النظر خلال السنوات القليلة الماضية وهي العملات الرقمية أو الأصول المُشفرة والتي غذتها ظهور تقنية سلسلة الكتل (Blookchain)، إذ كانت لهذه العملات انعكاسات واضحة وملموسة على القطاع المالي والمصرفي وحتى على الأسواق المالية التي بدأت تشهد تداولات كبيرة في هذه العملات وأصبحت لها بورصات خاصة بها.

أولاً- تعريف العملة الرقمية:

منذ أن ظهرت العملات الرقمية (Digital Currencies) استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عنها مثل العملة الافتراضية والعملة المُشفرة، العملة الرقمية، العملة الإلكترونية ..؛ وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن هذه العملات هي جميعها مترادفة ولها معنى واحد، يرى البعض الآخر اختلاف كل نوع من هذه الأنواع بل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرونَ أنه من الصعب إطلاق كلمة عملة على بعض هذه الأنواع من العملات بسبب عدم توفر شروط العملة مثل كونها وحدة حساب ووسيلة للدفع، ومخزن للقيمة، ومعيار مقبول لسداد الدين.

تعتبر العملة الرقمية المظلة الرقمية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء الإلكترونية أو الافتراضية أو الرقمية القانونية أو المستقرة أو المشفرة، وبغض النظر عن المسميات الأخرى التي يمكن إطلاقها عليها يبقى الطابع الرئيسي لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي (فيزيامي) ملموس، بالرغم من أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية.

تشير " الرقمنة " عموما إلى عملية تغيير المعلومات من الشكل المادي (التناظري) إلى الشكل الرقمي، وإنشاء تمثيل رقمي للنقود نقلها من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي، ويمكن الوصول لها والتعامل بها فقط عن طريق الحواسيب أو الأجهزة المحمولة، لأنها لا توجد في صورة مادية وبذلك تشترك كل من النقود الإلكترونية، والعملات الافتراضية بشقيها العملات المشفرة منها والعملات غير المشفرة، في كونها ذات طابع رقمي، وليست ذات طابع مادي، لأن وحداتها تأخذ شكلا رقميا، موجود في الحواسيب والخوادم والشبكات وعلى الهواتف المحمولة فقط.[1]

من أهم هذه التعريفات:

[1] عبد اللطيف فراج، **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**، مجلة المعلوماتية، وزارة التربية والتعليم السعودية، العدد ١٠، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

- تعرفها وزارة الخزانة الأمريكية بأنها: " وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية ". [1]
- عرفها مؤتمر بازل Basil عام ١٩٩٦ بأنها: " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك. أما البنك المركزي الأوربي فقد عرفها بأنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما ". [2]
- ينظر البنك الدولي WB إلى العملة الرقمية بأنها: " تماثلات رقمية محددة في وحدة الحساب الخاصة بها. وتختلف عن النقود الإلكترونية المماثلة للعملات القانونية Fiat Currencies والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي. وبحسب تعريف بنك التسويات الدولية BIS فإنها بأصول متماثلة رقميا، في حين تعتبرها مجموعة العمل المالي FATF تماثل رقمي إما للعملة الافتراضية (غير القانونية) أو النقود الإلكترونية (القانونية) ". [3]

العملات الرقمية المشفرة هي " سلسلة توقيعات رقمية، كل مالك يحول العملة للطرف الثاني بواسطة توقيع رقمي يتداول إلى غاية نهاية المعاملات بواسطة العملة المعينة وباستخدام مفتاح يملكه الطرفان، ويمكن للمدفوع له التحقق من التوقيعات للتحقق من ملكية العملة ". في حين عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها "تمثيل رقمي لقيمة لا يصدرها البنك المركزي ولا السلطات العامة، كما أنها ليست مرتبطة وجوبا بعملة ورقية كالدولار أو اليورو، وتلقى قبولا بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين كوسيلة للدفع وتسوية المعاملات، كما يمكن تحويل هذه العملة أو تخزينها أو تداولها الكترونيا. أي أنها عملات لا وجود ملموس لها وليس لها نفس مواصفات النقود الورقية أو نقود الودائع.

العملة الرقمية Digital Currencies: هي عملات ذات قيمة إلكترونية ولكن لا يشترط أن تكون ذات غطاء قانوني للإصدار والتداول.

العملة الافتراضية Virtual Currencies: هي عملة رقمية ولكنها دون أي غطاء قانوني للإصدار والتداول.

---

[1] عائشة بوتلجة، **العملات الرقمية المركزية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢، القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية، ص ٣٩٨.

[2] منصور علي منصور شطا، **العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات**، معهد الدلتا العالي للحاسبات بالمنصورة، العدد ٣٧، ٢٠٢٢م – الجزء الأول ٣/٣، ص ١٧٨٩.

[3] دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، **العملات المشفرة**، البنك المركزي الأردني، الأردن، مارس ٢٠٢٠، ص ص ٧-٨.

العملة المشفرة Crypto Currencies: هي عملة غير مركزية، ويستخدم التشفير لتأمين التعاملات والتحقق من الأرصدة.

الـ Bitcoin هي أول عملة رقمية وغير مركزية، تقوم بتشفير العملة بالاعتماد على مبدأ الند بالند أو التحويل من حساب إلى حساب دون وجود وسيط، وتعتبر كنظام دفع الكتروني يستند على التشفير بدلا من الثقة، تم إنشاؤها وتطويرها من طرف شخص أو مجموعة أشخاص تحت الاسم المستعار (Satoshi Nakamoto) سنة 2008، وبدأ العمل الفعلي بها في بداية 2009 كما أنها لا توجد مؤسسة مالية تديرها. وظهرت هذه العملة من خلال مقال نشره في 31 أكتوبر 2008 تحت عنوان: " هي منبع ظهور العملات المشفرة "Bitcoin: A peer-to-peer électronic cash system، كنظام مالي الكتروني وتم إصدارها فعليا في: ٠٣ جانفي 2009 وأعلن عنها بداية من 11 جانفي2009 . وليس لـ Bitcoin سعر صرف رسمي بل تتحدد قيمته وفقا للطلب عليه. وتجدر الإشارة إلى أنها تستحوذ على أكثر من 40 % من سوق العملات المشفرة. [1]

ثانياً- خصائص العملات الرقمية المشفرة:

يمكن تلخيص خصائص العملات الرقمية المشفرة في الآتي:[2]

- **وحدة اعتبارية:** ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، هي افتراضية أي ليس لها وجود مادي. لا يمكن فيها القبض الحسي أو الرؤية البصرية.
- **مشفرة (لا اسمية):** أي أن المستخدمين مجهولو الهوية، يعود ذلك لعدم الحاجة إلى سلطة مركزية لتضمن الثقة بين المتعاملين، ولهذا لا يحتاج المستخدمون لكشف هويتهم ويمكن لشخص فتح حساب أو عدة حسابات باسم مستعار، ومحافظ رقمية لتداول على النظام اللامركزي لسلطة الكتل وبإمكانهم مصادقة معاملاتهم بشكل آمن.
- **لا مركزية:** يتم إصدارها التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة أو إشراف حكومي.
- **عدم وجود أي غطاء لهذه العملات:** سواء من الذهب والفضة أو من العملات الدولية الأخرى.
- تخزينها وتحويلها يكون إلكترونيا ولا ترتبط بنطاق جغرافي أو دولة محددة.
- وسائط تعبير عن حقيقتها وعدم الحاجة إلى وجود وسيط من خلال الاعتماد على قاعدة الند للند Peer to Peer.

---

[1] فاطمة فوقة و تقرورت محمد و مرقوم كلثوم، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٧-١٣٩.

[2] باسم أحمد عامر، " **العملات الرقمية (البتكوين أنموذجاً) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام** "، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد ١، يونيو 2019 م، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

- يحدث تذبذب كبير في أسعارها، فقد ترتفع بشكل جنوني في فترة وجيزة، وقد تنخفض كذلك، بحيث كون المالكون لها على مخاطرة كبيرة، فقد يتحقق لهم ربح كبير أو خسارة كبيرة غير متوقعة في عشية وضحاها ومن غير مقدمات ومن غير وجود أسباب منطقية أو تحليل اقتصادي، وقد وصف موقع "Bitcoin" بأن سعره " متطاير " وأن هذه العملة عبارة عن أصول عالية المخاطر.
- **لا يمكن التغيير في سجل المعاملات:** في الوقت الذي يمكن فيه لبنوك أن تقوم بالتلاعبات في الحسابات أو تتعرض لاختراق نظامها الأمني، فإن سحسحة الكتل تتميزا بالأمان وغير قابلة لتغيير، لأنه لا يكمن فك تشفيرها، ولا يمكن إعادة كتابة تاريخ المعاملات، إلا إذا كانت الجهة التي تحاول ذلك تمتحن أكثر من 02% من القوة الحاسوبية للشبكة.
- **محدودية العرض والندرة:** يتحدد عند برمجة الخوارزميات الأساسية عند انتشارها، مما يعطيها صفة الندرة النسبية، ويرشح ارتفاع أسعارها مستقبلا بشكل كبير.
- **السرعة:** حيث لا تتعدى مدة إتمام المعاملات بضعة دقائق على أقصى تقدير، وهو ما يوضح السرعة الشديدة التي تمتاز بها المعاملات التي تستخدم العملة الرقمية كوسيلة دفع؛
- **العالمية:** الملاحظ هو انتشار استخدامها في الكثير من دول العالم، وهو ما يمثل اعترافا بهذه العملة حيث يمكن اعتبارها عملة عالمية لتسوية المدفوعات سواء المحلية أو الدولية؛
- **الرسوم المنخفضة:** إن من أهم مميزات هي الرسوم الجد منخفضة عند التعامل بها، وهذا نتيجة عدم وجود وسيط من جهة وأن المعدنين المكلفين بمراقبة عمليات التداول يتم مكافأتهم بوحدات جديدة تم إنشاؤها حديثا، وفي نفس السياق يمكن أن يحدد مستخدم العملة الرسوم التي يتحملها مقابل إتمام المعاملة.

ولعل ما يشد الانتباه هو أن العملات الرقمية أصبحت تُزاحم وتُمهد نفسها لتكون من بين مكونات ومحركات عالمنا المعاصر والمستقبل في ظل تزايد أعداد المستثمرين ونمو أسواقها ومشاريع البنية التحتية وباعتبارها وسيلة بديلة للمدفوعات والتحويلات المالية والادخار. وبحسب الإحصاءات، فإن القيمة السوقية للعملات الرقمية المشفرة ارتفع بشكل عام 2013 لتتجاوز 1.5 تريليون مذهل من أقل من 11 مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢١.

المبحث الثاني:

أنواع العملات الرقمية والعلاقة فيما بينها

تختلف العملات الرقمية، عن النقود حيث النقود تعكس واقع العملات التي تصدر عن الدول وهي الوسيلة الأولى في عمليات التبادل وجزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي. إن آلية إصدار العملات الرقمية في استخدام عمليات تشفير يطلق عليها Crypto graphy تستخدم لتثمين البيانات أو هي عمليات شديدة التعقيد بما يجعلها صعبة الاختراق. تتكون عملية التشفير من معادلات رياضيةُ معقدة، لهذا أطلق عليها اسم العملات الرقمية المشفرة.

المطلب الأول: أنواع العملات الرقمية.

قد تشكل النماذج الجديدة للمعاملات والأعمال التجارية التيً تسيرها منصات رقمية تبعات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا فيما يتعلق بمدى الرقابة الحكومية على الاقتصاد وبنية النماذج التقليدية للضريبة والأمن الاجتماعي والمعاشات ودور الأفراد والمجتمعات في النظام المالي الشامل. ينبغي التفكير بعناية في الآثار المحتملة لهذه التغييرات لكون أن بيئة الابتكارات في هذا المجال شاملة وسريعة– وكيفية تسخيرها لصالح المجتمع.

أولاً– العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية:

أصبح نمو العملات الرقمية مؤشراً على تقليص استخدام العملات التقليدية واقتصارها على كونها أداة سداد فقط لقيمة هذه العملات الرقمية مما قد يقلص دور البنوك المركزية. تجدر الإشارة أن هناك إلى اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية بإطلاق العملات الرقمية، والتي تختلف عن Central Bank Digital Currency-CBDC) الصادرة عن القطاع الخاص التي لا تخضع في إصدارها أو إدارتها للبنوك المركزية.

كما يطلق بنك التسويات الدولية على إحدى العملات الرقمية أنها أشكال النقود الرقمية لكنها تختلف عن الاحتياطيات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية.

تتعدد أشكال ونماذج العملات الرقمية ويظهر الفرق بين كافة هذه الأنواع من خلال عدة عوامل أهمها الوقت المستقطع لإتمام المعاملات– عمليات التداول، والتقنيات التي تقوم عليها عمليات التعدين Mining وكذلك الخوارزميات المسؤولة عن التشفير Hash. [1]

[1] أيمن صالح، مرجع سابق، ص ١٧.

ثانياً- العملات الرقمية الخاصة:

تم إدراج أكثر من ٩٦٠٠ عملة مشفرة مختلفة على الموقع Coin Market Cap المتخصص الذي يُعرض أسعار العملات المشفرة المتداولة يومياً في سوق العملات الرقمية مع مؤشرات أسعار تداولها خلال 7 أيام. اعتبارًا من ٣ ماي ٢٠٢١، عملتا التشفير إلى حد كبير السائدة في السوق هي Bitcoin و Ethereum يمثلون ٦٣.٢٥% من إجمالي رسملة العملات المشفرة، أي ٤٧.٨١% لعملة Bitcoin و١٥.٤٤٪ Ethereum.[١]

ثالثاً- العملات حسب الاتجاه وقابلية للتحويل:

حسب هذا المعيار تصنف العملات الرقمية إلى نوعين:[٢]

١- **عملات افتراضية مغلقة (أحادية الاتجاه):** هي العملات الافتراضية التي تستخدم لغرض معين تخدم فقط الغرض الذي أنشئت من أجله، وغير قابلة للتحويل إلى نقود قانونية، مثل: عملات Amazon، ونقاط مايكرو سوفت، وعملات Facebook Credits والتي تمكن المستخدم من شراء ألعاب، أو مميزات بالألعاب التي يمارسها و World of Warcraft's Gold التي يحصل عليها المستخدم من خلال لعبة، ولا يمكن إنفاقها إلا في داخل اللعبة.

٢- **عملات افتراضية مفتوحة (ثنائية الاتجاه):** وهي التي يمكن استبدالها بالنقود القانونية، وتستخدم لتحويل الأموال، وشراء السلع والخدمات داخل المجتمع الافتراضي.

المطلب الثاني: العلاقة بين أنواع العملات الرقمية.

تتواجد كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية في شكل رقمي فقط، وبالتالي تشترك في مجموعها في صفة واحدة وهي كونها عملات رقمية ليس لها وجود مادي، في حين تبقى النقود الائتمانية المتداولة خارج الدائرة المصرفية نقودا جاهزة وليست نقودا رقمية، وبالتالي تعد كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية عملات رقمية.

توجد العديد من العلاقات بين كل اثنين من المصطلحات السالفة الذكر نذكرها فيما يلي:

١- **العلاقة بين العملات الافتراضية والعملات المشفرة:** تشتمل العملات الافتراضية على كل من العملات الافتراضية المركزية (غير المشفرة)، والعملات الافتراضية اللامركزية أو ما تعرف بالعملات المشفرة.

---

[1] Gbêmèho Mathieu TRINNOU, **LES CRYPTO MONNAIES**, les précis du COFEB, N°20, Novembre 2021, p 11.

[2] سالي سمير فهمي عبد المسيح، " **الاستثمار في العملات الافتراضية** "، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق (فرع الخرطوم)، المجلد ١٠، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٢١، ص ٢٠٠١.

٢- العلاقة بين العملات الافتراضية والنقود الإلكترونية: نميز بين نوعين من النقود الافتراضية هما العملات الافتراضية المركزية (غير المشفرة) والعملات الافتراضية المشفرة ويمكننا تحديد العلاقة بين هذين النوعين والنقود الإلكترونية فيما يلي:

- **العلاقة بين العملات الافتراضية المركزية والنقود الإلكترونية:** عندما نتحدث عن العملات الافتراضية المركزية التي تصدر من طرف مؤسسة واحدة، فهي التي تصدرها وتكون الراعية لها، مما يجعلها هيأة مسؤولة عن إدارتها، لكن لا يمكن أن يعد ما تصدره من عملات افتراضية نقودا إلكترونية، لأن هذه الهيأة (الشركة أو الجهة المصدرة) غير مرخص لها القيام بإصدار النقود الإلكترونية، مثلما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات النقود الإلكترونية.

- **العلاقة بين العملات المشفرة والنقود الإلكترونية:** حسب تعريف البنك المركزي الأوروبي للنقود الإلكترونية والنقود المشفرة، فإن هناك علاقة وطيدة للنقود الإلكترونية بالنقود الائتمانية، إذ يتم إصدار النقود الإلكترونية بقيمة النقود الائتمانية وبنفس تسمية العملة كالدولار أو الأورو أو بأي عملة أخرى، ويتم إصدارها من طرف هيأة مرخص لها العمل من طرف السجلات النقدية لجدولة، وتلزم باحترام ضوابط التعامل فيما يعرف بالنقود، بينما نجد أن العملات الافتراضية المشفرة كالـ Bitcoin التي تعتمد على تكنولوجيا سحسحة الكتل، في تكوينها لنظام دفع إلكتروني لا مركزي، ويعتمد على دفتر حسابات موزع لذلك يمكن اعتبارها نوع من العملات الافتراضية، لأنها غير خاضعة لتنظيم، فلا وجود لأي هيأة مركزية تشرف عليها، وغير مصدرة من جهة رسمية أو مؤسسة مرخص لها القيام بذلك من السجلات النقدية، وأن وحدة الحساب فيها هي وحدة افتراضية خاصة بكل عملة مشفرة حسب الاسم الذي يلحقه عليها مصمموها، لكن عند مقارنتها بالنقود الإلكترونية فإننا نجد أنها بحاجة إلى هيأة مرخص لها بالعمل لإصدار النقود الإلكترونية من طرف السجلات النقدية لجدولة المعنية وكنتيجة لما سبق فإنه يمكننا الحكم بأن العملات المشفرة هي عملات افتراضية لكنها ليست نقودا إلكترونية.

ويمكن تصنيف النقود حسب من ينتجها وما يعطيها قيمتها حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (١): عملات مختلفة- تم تجميعه بواسطة "Deutsche Bundesbank" و"ECUREX". يصنف النقود حسب من ينتجها وما يعطيها قيمتها

	نقد غير حكومي/ خاص	نقد حكومي/ عمومي
عملة ورقية Monnaie-fiat	الدولار الزمني Time Dollars	الدينار الجزائري DZD، ...
عملة التاجر Monnaie marchande	تحرير الدولار (١٩٩٨-٢٠٠٩) عملة رقمية	قسائم ذهبية Coupons or (١٨٦٣-١٩٩٣)

Source : William Bisol, Bachelor HES, **Le Bitcoin la monnaie du futur**, Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), Filière informatique de gestion, Genève- Suisse, le 5 Janvier 2016, p 2.

ويمكن توضيح الفرق بين بين النقود بشكل عام والعملات الافتراضية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): مقارنة بين النقود بشكل عام والعملات الافتراضية

المعيار	النقود	العملات الافتراضية
القبول	تتمتع بقبول عام.	تتمتع بقبول اختياري.
القابلية للتجزئة	تقبل التجزئة.	تقبل التجزئة.
الوجود الفيزيائي	لها وجود مادي، فيما عدا النقود الإلكترونية.	رقمية فقط.
أشكالها	نقد إلزامي ونقود مساعدة ونقود إلكترونية.	بيانات رقمية.
مبدأ الإقليمية	تخضع لمبدأ الإقليمية.	عالمية.
المركزية	يتحكم النظام البنكي أو المالي في إصدارها.	لا مركزية ولا تحتاج إلى اعتماد أي جهة رسمية.
الكمية	تحددها السياسة النقدية.	يحددها مخترعها.
الثمن	تتأثر بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة.	يتحدد وفقا لتلاقي قوى العرض والطلب.
القوة الشرائية للعملة	مرتبطة بقوة الاقتصاد ومعدل التضخم.	مرتبطة بالعرض والطلب.
إمكانية التزوير	يمكن تزويرها.	لا يمكن تزويرها.
التلف	تتعرض للتلف مع تكرار الاستخدام.	لا تتعرض للتلف.
الأثر على البيئة	لا تضر البيئة.	تضر البيئة باستهلاك طاقة كهربائية لتعدينها.
إخفاء هوية المستخدم	تتطلب النقود الإلكترونية بيانات المستخدم.	التعامل باسم مستعار، فلا تتطلب معلومات المستخدم
مخزن للقيم	تتميز به.	لا تتميز به.
مقياس للقيم	تتسم به.	لا تتسم به.
إمكانية التوريث	متاحة.	صعبة أو مستحيلة.
الإطار القانوني	معتمدة.	يعترف بها بعض الدول ولا يعترف بها أغلب الدول.

المصدر: سالي سمير فهمي عبد المسيح، " **الاستثمار في العملات الافتراضية** "، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق (فرع الخرطوم)، المجلد ١٠، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٢١، ص ٢٠٥٨.

وحسب البنك المركزي الأوروبي يمكن توضيح الفرق بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٣): الفرق بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة حسب البنك المركزي الأوروبي

المعيار	العملات المشفرة	النقود الإلكترونية
الشكل	رقمي	رقمي
وحدة الحساب	عملة مبتكرة يحددها مطوروها	العملات التقليدية كالأورو والدولار
النوع	شيء	مطالبة
القبول	من قبل مجتمعات محدودة تؤمن بقيمتها وتقبل استخدامها	من قبل أشخاص غير مصدرها وبشكل واسع
القيمة	تخضع غالبا للعرض والطلب	ترتبط بإحدى العملات التقليدية
الناحية القانونية	غير خاضعة لتنظيم	خاضعة لتنظيم
المصدر للعملة	النظام الذي يضعه مصدرها عبر سحسحة الكتل	مؤسسات النقود الإلكترونية المخولة قانونيا للقيام بذلك
احتمال استرداد الأموال في حالات الاحتيال	لا يمكن استرداد الأموال في حالات الاحتيال وتعقبهم لغياب الجهة المسؤولة عن حماية النظام	كبير
الرقابة	لا تخضع	تخضع
أنواع المخاطر	مخاطر القبول، التقلبات في الأسعار، الاحتيال	مخاطر تشغيلية وتكلفة التحول في التكنولوجيا

المصدر: عبد الله لعور و عبد الرزاق كبوط، " **العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة** "، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11 العدد: ٢، ٢٠٢١، ص ١٩.

ويمكن بيان الفرق بين عملة Bitcoin و العملات الافتراضيّة الأخرى من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٤): الفرق بين عملة Bitcoin و العملات الافتراضيّة الأخرى

العملات الافتراضيّة	Bitcoin
لا تتطلّبّ من الناحية الفنيّة أيّ سلطة مركزيّة	السلطة اللامركزية التامة
لديها هيكليّة سلطوية تتراوح بين مركزّيّة تامة ولامركزيّة تامة.	تعتمد على ثقة المستخدمين، لا يمكن أن تبنيّ الثقة في استقرار عملتها استنادا إلى سياسات سلطةّ مركزية وقدراتها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جوشوا بارون و آخرون، **تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي**، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٥، ص ٩.

خلاصة:

إنّ العملة الافتراضيّة هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً لا تصدر عن البنك المركزي أو السلطات العامة وليست بالضرورة متعلّقة بعملة ورقية... إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع. وقد أصبحت تداعيات بروز تكنولوجيا العملة الافتراضيةّ على سياسة الأمن القومي موضوع جدل كبير في الآونة الأخيرة، إذ أنّه تم التركيز بنوعّ خاص على المجهوليةّ المحتملة للعملات الافتراضية فضلاً عنّ إمكانية استخدامها من قبل مجموعة إرّهابيّة أو متمردة بطريقة يصعب مواجهتها بالجهود التي تبذلها منظّمات إنفاذ القانون المحلّيّ والدولي، والمنظّمات العسكريّة والمخابراتية (بما في ذلك تلك التابعة للولايات المتحدة) والهدف من هذا التقرير هو إثراء الحوارّ حول هذه السياسة من خلال توفير تحليل متعمق للقضايا التكنولوّجية المرتبطة بالعملات الافتراضية.

لم تغير التقنية الرقمية طريقة تواصلنا مع بعضنا البعض فحسب، بل أتاحت ظهور منصات ووسائط معاملات جديدة قادرة على إحداث تغيير جذري في طبيعة الطريقة التي نعتمد عليها في تنظيم تبادل السلع والخدمات. وقد أتاحت خدمات الرسائل الأولية للمشترين والبائعين المحتملين التواصل إضافة إلى ترتيب عمليات التبادل غير المتصلة بالإنترنت؛ كما أتاحت طرق التشفير المحسنة التداول المباشر لتفاصيل الحسابات البنكية؛ وسهلت الأعداد المتزايدة لمستخدمي Web ظهور المواقع الإلكترونية والخدمات التي تعتمد ظهور الشركات القائمة على الإنترنت ونمو المتاجر المتخصصة عبر الإنترنت القادرة على الوصول إلى سوق أوسع نطاقا وكبار التجارة الإلكترونية المتخصصين مثل شركتي Amazon وE-bay. وفي الوقت نفسه، أدت الابتكارات في منصات الدفع إلى تقليص دور العملة النقدية، حتى في الشوارع التجارية. أُجري 78% من عمليات الإنفاق بوجه عام في قطاع البيع بالتجزئة في المملكة المتحدة من خلال البطاقات في عام ٢٠١٦ حسب مؤسسة UK Cards Association يتجاوز هذا مجرد تغيير الطريقة التي نشتري بها السلع والخدمات. اعتمادًا كليًا على عائداتّ الإعلانات عبر الإنترنت؛ ويسرت أنظمة الدفع وتبادل الرسائل المحسنة.

الفصل الثاني:
تأثير التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي

تمهيد

تعتبر الضريبة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية وذلك كونها أحد مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في رسم سياستها المالية وكذلك دورها ليقتصر على الهدف المالي بل اتسعت أهدافها لتشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل تطور مفهوم وظيفة الدولة الحديثة وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتعجيل عملية التنمية وإعادة توزيع الدخل وتحفيز الادخار والاستثمار على وفق أولويات التنمية وقد ارتبط مفهوم الضريبة بحقوق المواطنة والمصلحة العامة في التاريخ السياسي الحديث فحيثما وجدت أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان والقانون وجدت الضريبة لخدمة الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع وقد تطور مفهوم الضريبة بتطور المجتمعات وتعقد بنائها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتصبح الضريبة أحد أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدول لسد فجوة الموارد المحلية واحتياجات المواطنين. ولتحقيق هذه المعطيات والوصول إلى الأهداف الإستراتيجية المرجوة تحتاج الدولة إلى جهاز ضريبي كُفؤ ومحترف ذا أنظمة وإجراءات سليمة وشفافة ودقة في المعطيات المعتمدة أثناء تحصيل الضرائب للاطلاع على النتائج وتقييم مدى نجاح السياسة الضريبية أو إخفاقها أو انسجامها مع احتياجات الخطط التنموية وقدرة المكلفين على التعامل مع مفردات قوانين الضرائب وتكيف مؤسساتهم ومشاريعهم ومع توسع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت بالتهرب الضريبي.

بناءً على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم التهرب الضريبي وقياسه؛

المبحث الثاني: التهرب الضريبي والتعامل بالعملات الرقمية؛

المبحث الثالث: المعالجة الضريبية للتعامل بالعملات الرقمية والحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي.

المبحث الأول:

مفهوم التهرب الضريبي وقياسه

مكنت السمات المختلفة للاقتصاد المعولم من زيادة لجوء الأفراد والشركات إلى التهرب الضريبي، وتشمل هذه الميزات سهولة وسرعة الاتصالات، والقضاء التدريجي على العقبات التي تعترض حركة الأشخاص والممتلكات، وتوسيع العلاقات الاقتصادية الدولية، والاختلافات في نظم الضرائب الوطنية وبالتالي في العبئ الضريبي من بلد إلى آخر.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي.

لم يتم استخدام مصطلحي "التهرب الضريبي" و "التجنب الضريبي" دائمًا بدقة أو بمعنى موحد عادة ما يرتبط التهرب الضريبي بعمولة جريمة جنائية. يمكن اعتبار أنها تتكون من عدم الامتثال المتعمد والواعي قوانين الولاية القضائية الضريبية التي يمكن أن تشمل الإخفاء المتعمد للحقائق من سلطات الإيرادات. التهرب الضريبي هو إجراء يحاول من خلاله دافع الضرائب الهروب من القانون الالتزامات بوسائل احتيالية أو غير قانونية أخرى. قد ينتج عن التهرب من دفع الضرائب الدخل الناشئ عن أنشطة غير مشروعة، مثل التهريب والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال. بمعنى أوسع، قد يشمل التهرب الضريبي أيضًا فشلًا متهورًا أو مهملاً في ذلك دفع الضرائب المستحقة قانونًا، حتى لو لم يكن هناك إخفاء متعمد للدخل أو ذو صلة معلومة. على الرغم من التهرب غير المقصود يؤدي عادة إلى دفع ضريبة فقط مع الفائدة والعقوبات.

إذا كان التجنب الضريبي قانوني، فما الفرق بين التجنب ورد الفعل تجاه ارتفاع الضرائب التي تنشأ بسبب تأثيرات السعر على العرض والطلب؟ لو تم فرض ضريبة أعلى على السفر جوا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقل برا، أو أن ضريبة هامشية أعلى على دخل العمل أقوم بتحويل بعض الساعات من العمل إلى الأنشطة الترفيهية. هل هذا يندرج ضمن التهرب الضريبي ؟

يتوقف التمييز المفاهيمي بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي على شرعية تصرفات دافعي الضرائب. التهرب الضريبي مخالف للقانون: عند امتناع الممول عن الإبلاغ عن الدخل من العمل أو رأس المال الخاضع للضريبة من حيث المبدأ. النشاط الذي يجعله عرضة لإجراء إداري أو قانوني من قبل السلطات. أما التجنب الضريبي، ضمن الإطار القانوني لقانون الضرائب. هو استغلال الثغرات في قانون الضرائب من أجل تقليل المسؤولية الضريبية للفرد؛ تحويل دخل العمل إلى دخل رأس المال التي يتم فرض ضريبة عليها بمعدل أقل توفر فئة واحدة من أمثلة التهرب الضريبي. في الانخراط في التهرب الضريبي، ليس لدى دافع الضرائب أي سبب يدعو للقلق بشأن الكشف المحتمل؛ تماما على العكس من ذلك، غالبًا ما يكون من الضروري أن يقدم بيانًا تفصيليًا حول معاملاته لضمان حصوله على التخفيض الضريبي الذي يرغب فيه.

[1] من الناحية الاقتصادية، يعتبر التهرب الضريبي تصرف يترتب عليه نقص في الحصيلة الضريبية، وضياع لمورد مالي مهم جدا من موارد الدولة.[2]

إن التعريف المبسط للتهرب الضريبي هو الذي يركز على نية المشرعين ويقول أن التجنب هو نوع من الإجراءات التي هي نتيجة غير مقصودة على الرغم من أنها سياسة قانونية للضريبة. وفقًا لهذا التعريف، ربما لا ينبغي تصنيف تأثيرات السعر على أنها تجنب. ومع ذلك، غالبًا ما يكون اكتشاف نوايا السياسيين بعيدًا عن البساطة.

غالبًا ما تفترض التقديرات الرسمية لتأثيرات الإيرادات الناجمة عن التغييرات الضريبية أن القواعد الضريبية ثابتة، مما يوحي بأن النوايا السياسية تتشكل على افتراض مرونة السعر صفر. ولكن عندما تؤدي الزيادة الضريبية إلى تقليل الكمية المطلوبة وتوفيرها وبالتالي إيرادات أقل من التقدير الرسمي، يمكن للمرء تصنيفها كتأثير غير مقصود للزيادة الضريبية، بحيث يصبح تأثير السعر نوعًا ما تجنب. من الواضح أن التعريف المبسط يفشل في فهم الفرق بين التجنب الضريب كنوع معين من النشاط وآثاره على العرض والطلب من خلال تأثيرات السعر النسبي. يجادل (Slemrod and Yitzhaki 2002) بأن التجنب يتكون من أفعال لا تغير سلة السلع، وهذا ما يميزه عن ردود الاستبدال الحقيقية. يركز هذا التعريف على عدم وجود تغيرات نسبية في الأسعار للسلع الاستهلاكية، لكنها تهمل آثار الدخل التي تنشأ من الزيادات في الدخل المتاح.

من وجهة نظر أخلاقية. أنشطة الاقتصاد الموازي تنتهك القانون، عكس المستثمر الثري الذي يتعاقد مع محامي ضرائب للبحث عن ملاذات ضريبية. ومع ذلك، من وجهة نظر أخلاقية، لا تبدو طرق سلوكهم مختلفًا تمامًا. من الواضح أن الحد الفاصل بين ما يبدو صحيحًا وما هو خاطئ من الناحية الأخلاقية لا يتطابق دائمًا مع الحدود بين ما هو قانوني وغير قانوني. هذا ينبغي أن نضع في الاعتبار في الأدبيات النظرية حول التهرب الضريبي، حيث الافتراض الأساسي أن دافع الضرائب يرغب في إخفاء أفعاله عن المحصل. [3]

يشير التهرب الضريبي إلى استغلال المكلف للثغرات والنقائض الموجودة في التشريعات الجبائية والتي لا تكاد تخلو منها وتكون في الغالب من قبيل عدم إحكام الصياغة أو نقص في التشريع أو كما عرفه

[1] **Note on the Revision of the Manual for Negotiation of Bilateral Tax Treaties**, Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters Seventh session Geneva,: 24-28 October 2011 Item 5 (h) of the provisional agenda Revision of the Manual for the Negotiation of Bilateral Tax Treaties, p p 02-03.

[2] سليم قصاص، **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر ٢٠١٧، ص ص ٢٨١-٢٨٢.

[3] Agnar Sandmo, **The theory of tax evasion**: A retrospective view, Norwigian Open Research Archives, December 2004, p p 4-5.

z (Margires) هو محاولة التخلص من وقع الضريبة بموجب حدود القانون ويتجلى ذلك من خلال سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات الدائمة أو المؤقتة والتي تخص فروع إنتاجية أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية... فهو يستند إلى استغلال ثغرات في التشريع الضريبي تمكن المكلف منه من التخلص من الضريبة.

والجدول الآتي يوضح الفرق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي:

جدول رقم (٤): الفرق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي

المعيار	التهرب الضريبي	التخطيط الضريبي المكثف والتجنب الضريبي
الامتثال القانوني	السلوك غير القانوني والجنائي	خاضع للتفسير
الإشكال	عدم وضوح المعلومات المتعلقة بالضرائب؛	عدم كفاية وملائمة اللوائح الضريبية؛ عدم التوافق بين الولايات القضائية
السياسة المتبعة	الشفافية الضريبية؛ التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية	تعهد ضريبي لتحويل التسعير، والديون، والعمليات الخارجية...؛ تناسق دولي
منتدى وجدول الأعمال الدولي	عملية مراجعة النظراء للمنتدى العالمي، معيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التبادل التلقائي للمعلومات	خطة عمل G20 / OECD BEPS

Source : **List of tax jurisdictions at-risk**, .Trade Union Advisory Committee, Paris, 27 July 2016, p 2.

المطلب الثاني: قياس التهرب الضريبي.

تعتمد منهجية القياس بالاعتماد على التشريع الضريبي على مختلف التصاريح والإقرارات الضريبية التي تثبُت مدى التزام المكلف بدفع الضريبة، أي بناءاً على تقدير ما كان أن نحصل من الضرائب، وما تم تحصيله فعليا، وذلك وفق أربعة مناهج أساسية هي: منهج نسبة الضريبة الثابتة، منهج الإعفاءات الضريبية الخاصة، ومنهج الضريبة القانونية المحتملة، ومنهج الرقابة الجبائية.

أولاً- منهج نسبة الضريبة الثابتة:

يستند إلى معياري الضريبة والدخل الوطني الخام، وذلك عن طريق حساب الضريبة التقديرية لسنة الأساس، هذه السنة التي يكون فيها حجم التهرب الضريبي في حده الأدّنى بالنسبة للدخل الوطني الخام للسنة قيد الدراسة، والذي يعرف بالمعدل العام للاقتطاعات الإجبارية والذي يحسب كما يلي:

$$\text{المعدل العام للاقتطاعات الإجبارية} = \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الإجبارية المحققة}}{\text{الدخل الوطني الخام}} \times ١٠٠$$

وبالتالي عند الحصول على النتائج يتم اختيار سنة الأساس، أين يكون معدل الاقتطاعات الإجبارية ثابتا، ومنه يتم حساب الاقتطاعات الإجبارية المقدرة كما يلي:

مجموع الاقتطاعات الإجبارية المقدرة = الدخل الوطني الخام × النسبة الثابتة

حجم التهرب الضريبي = مجموع الاقتطاعات الإجبارية المقدرة – مجموع الاقتطاعات الإجبارية المحققة

لكن الانتقاد الذي يلاحظ في هذا المنهج، أنه يقيس حجم التهرب الضريبي الإضافي وليس حجم التهرب الإجمالي، أي يقيس التطور وليس الحجم، وبالتالي عدم الوصول إلى تقدير جيد لحجم التهرب الضريبي، فضلا على أن فرضية ثبات السنة الضريبية إلى الدخل الوطني في سنة الأساس بمعنى أن التغَير الحاصل في إجمالي الدخل الوطني الخام يكون مساويا تماما للتغَير النسبي في الضريبة أي المرونة الضريبية تساوي واحد، لا يعتمد عليها باعتبارها ليست دائمة على الدوام.

ثانياً- منهج الإعفاءات الضريبية الخاصة:

يقدر حجم التهرب الضريبي عن طريق حساب الفرق بين ما تم التصريح به خلال مدة الإعفاءات الضريبية الجارية وما هو مصرح به قبل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، وعلى أساس تلك التصريحات تتم عملية المقارنة ومن ثم يمكن قياس حجم التهرب من خلال الفرق المستخرج، أي أن الفرق يعبر عن حجم التهرب الضريبي في جزء من المداخيل غَير المصرح بها، والذي يمكن كتابته كما يلي: [١]

حجم التهرب الضريبي = المداخيل المصرحة قبل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية – المداخيل المصرحة خلال الاستفادة من الإعفاءات الضريبية

[1] سفيان بوزيد، " **التهرب الضريبي ... مفهوم وقياس** "، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، المجلد ١٥، العدد ١، جوان ٢٠١٦، ص ١٤٧.

بالرغم من ميزة المنهج على أنه يقوم على أساس استغلال المعلومات التي تتضمنها التصريحات الضريبية من خلال منح إعفاءات من بعض الغرامات والعقوبات التي تمنح للمكلف بغرض تشجيعه بالتصريح بدخله وأرقام أعماله الحقيقي، لكن يعاب عليه أيضا جملة من النقائص يمكن حصرها فيما يلي:

- رغم الخصوصية المقدمة من هذا المنهج، يفضل بعض المكلفين عدم الإعلان عن دخلهم أو رقم أعمالهم الحقيقي حتى في ظل الإعفاءات لشعورهم الدائم بأنه بمجرد تسجيل أنفسهم لدى الإدارة الضريبية يكونون ملزمين بدفع ضريبة منتظمة وهو ما يعتبرونه عبئا ثقيلا؛
- إن تكرر منهج الإعفاءات الضريبية، يدفع بعض المكلفين إلى تأجيل التصريح بمداخليهم في انتظار تشريع إعفاء جديد ألجل الحق، مما ينتج عنه نتائج ضعيفة بعدد المكلفين المصرحين بمداخيلهم.

ثالثاً- منهج الضريبة القانونية المحتملة:

تعتبر قدرة الأداء الجبائية (الجهد الجبائي) هي الأساس الخاضع للضريبة، ويقصد بقدرة الأداء الجبائية مجموع الثروات المتواجدة في متناول شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام للدولة.

وتقسم قدرة الأداء الجبائية إلى قسمين: قدرة أداء جبائية قانونية (نظرية) وقدرة أداء جبائية حقيقية.

١- **قدرة الأداء الجبائية القانونية (النظرية):** هي مجموع الضرائب التي كان من المفَترض الحصول عليها إذا دفع كل المكلفين ما عليهم من ضرائب، وتساوي مجموع قواعد التأسيس لمختلف أنواع الضرائب مضروبة في متوسط معدلاتها لسنة معينة. ويمكن التعبَير عنها رياضيا بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$PFt = \sum BImi \times TMImi$$

حيث: PF_t: قدرة الأداء الجبائية النظرية Potentiel fiscale théorique

Bim: قاعدة التأمين لضريبة معينة Base d'imposition d'un impot

TMIm: المعدل المتوسط لمجموع نسب الشرائح Taux Moyen d'imposition

2- قدرة الأداء الجبائية الحقيقية الفعلية: هي مجموع إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها فعلا من المكلفين من طرف الإدارة الضريبية. ومنه يتم حساب الضرائب غَير المدفوعة كما يلي:

الضريبة غير المدفوعة = قدرة الأداء الجبائية النظرية – قدرة الأداء الجبائية الحقيقية

لكن يبقى لهذا المنهج عيوب يمكن إدراجها فيما يلي:

- تبنى هذه الطريقة على أساس عامل عدم الالتزام الضريبي للمكلف دون التكلم عن العوامل الأخرى المؤثرة على التهرب الضريبي، مثل: مدى فعالية النظام الضريبي وكفاءة الجهاز الضريبي.
- افتراض صحة التقدير الرسمي للدخل الوطني، دون الأخذ بعين الاعتبار المداخيل غَير المدرجة في هذا الأخير الناتجة عن الاقتصاد الموازي، مبررين مصدر الإحصائيات الرسمية للثقة المتوفرة في استقصاءات الأسر بالنسبة لكل شريحة موجودة في الدولة.

رابعاً- منهج الرقابة الضريبية:

يتم حساب الفرق بين المبالغ المستخرجة من خلال إجراء عملية المراجعة الجبائية والمبالغ المصرح بها من طرف المكلفين خلال السنة، أي يتم قياس التهرب الضريبي من واقع حجم الدخل الخاضع للضريبة غَير المصرح به، أي أن:

التهرب الضريبي = قيمة المبالغ المستخرجة خلال المراجعة – قيمة المبالغ المصرح بها

ومن بين الأنماط المستعملة في هذا المنهج: طريقة التحقيقات الجبائية الخاصة؛ التحقيق في المحاسبة؛ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.

الانتقاد الذي يقدم إلى هذين الطريقتين الأخيرتين يتمثل في أنه لا أحد يعلم أن المبالغ المستخرجة هي الحقيقية سوى المكلف، وبالتالي فالنتائج المتوصل إليها تبقى نسبية.

إن التهرب الضريبي – أي استغلال ثغرات قانونية وتجنب دفع الضرائب من خلال إساءة استغلال القوانين القائمة، هو ظاهرة لها تاريخ طويل، مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي والنظام المالي العالميين وبمضاعفة تراكم الثروة، مع استنفاد الموارد الضرورية للدول.

المبحث الثاني:

التهرب الضريبي والتعامل بالعملات الرقمية

المطلب الأول: التحديات الضريبية الناشئة عن التعامل بالعملات الرقمية:

تثير التحديات الضريبية الناتجة عن تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي تساؤلات عديدة، أهمها: أين تفرض الضرائب على الشركات الرقمية غير المقيمة ؟ كيف يمكن تقييم الصفقات داخل الشركة وكيف يمكن تصنيف السلع الرقمية ؟ كيف يمكن تحديد دافعي الضرائب ؟

وفي ظل اعتماد المنصات الرقمية على جمع وتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات رقمية تستخدم في الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تعزيز قدرتها على التنافس، وإحكام السيطرة على قدر كبير من قيمة الاقتصاد الرقمي، فإن تراجع جاهزية البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، يمثل تحديا للنظام الضريبي التقليدي، وهو ما يؤكده تباين المساهمة في خلق القيمة المضافة بين بلدان العالم.

ويتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص تمثل تحديا للنظم الضريبية التقليدية، وهي: [1]

١- غياب التعامل الورقي في المعاملات الرقمية:

لا ترتبط أنشطة الاقتصاد الرقمي بوجود أية وثائق ورقية في إتمام المعاملات، وهو ما يشكل صعوبة أمام النظم الضريبية التقليدية، التي تعتمد على النماذج الورقية في إثبات الإجراءات والمراسلات، وتوثيق الحقوق والالتزامات، وصحة التوقيعات. لذا شرعت العديد من المنظمات الدولية والحكومات في وضع قوانين خاصة بالتجارة الالكترونية تقر بحجية المحررات والعقود الالكترونية ووسائل الإثبات الالكترونية، وتسبغ الصفة القانونية على التوقيعات الالكترونية والوفاء بالنقود الالكترونية.

٢- الصعوبة في الإثبات:

حيث أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونيا، وتصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح للممول وللإدارة الضريبية على حد سواء، وهو ما يشكل تحديا أمام المعاملة

---

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر:

- محمود محمد الدمرداش، **مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي**، كلية الشريعة والقانون بدمنهور- جامعة الأزهر، مصر، (د.ت)، ص ص ١٣-١٤.
- آمال علي إبراهيم، **دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية**، مجلة البحوث المالية، جامعة بور سعيد، المجلد ٢٢، العدد ١، يناير ٢٠٢١، ص ٢٧٥.
- أحمد قاسم فرح، **العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد: 16، العدد 2، ديسمبر ٢٠١٩، ص ص 736-737.

الضريبية للمنتجات الرقمية، وعائقا أمام نمو التجارة الالكترونية في كثير من البلدان التي تفتقر بيئتها التشريعية للآليات الداعمة للتعاملات الرقمية.

٣- مشكلات الحصر الضريبي:

إن التحدي الرئيسي لفرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي هي الطبيعة المتنقلة وغير الملموسة للسلع والخدمات الرقمية، حيث أدى إلى ظهور تلك المشكلة جزءا كبيرا من التجارة الرقمية أو التجارة عبر الأنترنت تعتبر غير منظورة، وتأخذ أشكال وأبعاد ومستويات عديدة، فهي تتم بين المؤسسات التجارية بعضها البعض B2B أو بين المؤسسات التجارية والمستهلكين B2C أو بين المؤسسات التجارية والحكومة B2G وقد تكون بين الدول أو بين دولتين من خلال وسيط في دولة أخرى.

٤- مشكلة توصيف الدخل المكتسب من المعاملات الرقمية:

يتم توصيف الدخل المكتسب من المعاملات الرقمية في الفضاء الرقمي، حيث يوجد حدود واضحة بين بعض المفاهيم، مثل الأتعاب الأدبية وحقوق المؤلف Royalties، والدخل من الأعمال Business Income، رسوم الخدمات الفنية Fees for Technical Service.

٥- مشكلة تعريف المنشأة الدائمة PE Establishment Permanent:

يشير مصطلح المنشأة الدائمة إلى أنها مكان ثابت للعمل يتم من خلاله تنفيذ أعمال الشركة كليا أو جزئيا، وهذا التعريف يحتوي على ٠٣ شروط هي: وجود "مكان للعمل" أي منشأة مثل المباني؛ أن يكون هذا المكان ثابتا، أي يجب أن يكون محددا بشكل متميز؛ الاستمرار في ممارسة أعمال المؤسسة من خلال هذا المكان الثابت.

على الرغم من عدم تأطيرها للعملات الرقمية في إطار قانوني موحد، سارت عدد من الدول، ككندا وأمريكا والاتحاد الأوروبي مثلا، على تصنيف هذه العملات على أنها سلع وأخضعتها لضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

المطلب الثاني: آثار التعامل بالعملات الرقمية على التهرب الضريبي.

يتيح الاقتصاد الرقمي للشركات الرقمية ممارسة التهرب الضريبي، عن طريق تحويل أرباحها إلى أماكن ذات معدل ضريبي منخفض. ومحصلة كل ذلك، تجد البلدان النامية نفسها في مواجهة مأزق الحرمان من إيرادات ضريبية مهمة، فضلا عن كونها الخاسر الرئيسي في صراع التقنية الرقمية من الأساس، حيث تستحوذ البلدان المتقدمة على أكثر من ٨٠% من أنشطة الاقتصاد الرقمي في العالم.[1]

[1] محمود محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٤.

تعتبر العملات الرقمية وسيلة للتهرب الضريبي، حيث لا يرتبط التعامل فيها بالمؤسسات المالية؛ وبالتالي يصعب أن تخضع إيراداتها للضرائب، ومن ثم فإنها سوف تكون عائقاً في سبيل نجاح الحكومات في الكشف عن التهرب الضريبي الخارجي؛ ومن ثم يجب البحث عن وسيلة لمحاربة التهرب الضريبي الدولي. كما يمكن أن تكون عولمة قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA بتطبيق قانون GATCA على مستوى العالم يعتبر وسيلة يمكن أن تساهم بشكل كبير في القضاء على التهرب الضريبي الدولي بصفة عامة والتهرب من إيرادات التعامل في العملات الرقمية على المستوى الدولي بصفة خاصة[1].

هناك مشكلات تتعلق بعدم الاستقرار المحتمل في أسواق التشفير، وهناك مخاطر كبيرة من المستثمرين والشركات التي تعاني من خسائر فادحة مرتبطة بالعملات المشفرة. في حالة عدم وجود الضمانات المناسبة ومن الممكن استخدام هذه الخسائر لتعويض الدخل من مصادر أخرى، نتيجة لذلك في تآكل كبير للقاعدة الضريبية. كما تؤدي الأصول المشفرة إلى أحداث معينة قد لا يكون لديها معادل تقليدي، مثل التعدين والتزوير. على هذا النحو، قد تكون هناك فرص للاستفادة من مصادر جديدة محتملة لإيرادات الضرائب من مثل هذه الأنشطة.

نظرًا لأن مجال ضرائب التشفير واسع للغاية، يحدد خمسة عناصر عامة مبادئ فرض الضرائب على الأصول الرقمية:

١- الرموز الرقمية ليست فئة أصول متجانسة موجودة خارج النظام الضريبي؛

٢- التقسيم الثلاثي المشترك للرموز الرقمية ليس ثابتًا؛

٣- التركيز على الظروف المحيطة، وليس على الأصل؛

٤- تشفير " مكافئ وظيفيًا " لا تؤدي الأصول والمعاملات بالضرورة إلى معاملة ضريبية مماثلة؛

٥- فئات مماثلة من الرموز والأحداث الضريبية تميل إلى إنتاج نتائج ضريبية مماثلة.

بناءً على المبدأ ٥، فإن الأداتين ٢ و٣ التي يوفرها هذا التقرير هما ملخص لأنماط الضرائب المصنفة حسب فئة الرمز المميز في معاملة تشفير وما يتصل بها الأحداث الضريبية في "دورة حياة" الرمز الرقمي. ما إذا كان الرمز المميز رمزًا مميزًا للدفع، أو رمزًا للمرافق، رمز الأمان أو NFT أو الرمز المميز المختلط، فمن المحتمل أن يخضع لمعاملة ضريبية مماثلة مثل: الرموز الأخرى في فئتها. ومع ذلك، فإن المبدأين ٣ و٤ المذكورين أعلاه يحثان على توخي الحذر في الاعتماد كثيرًا على الأنماط العامة. هناك بعض الأحداث الضريبية الشائعة التي تحدث خلال "دورة حياة" الرموز الرقمية. يتم إنشاء الرموز الرقمية بشكل شائع من خلال

[1] كريمة حسن محمد محمد، " **إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية** "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا، مصر، المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٨٢.

التعدين، تزوير وإصدار وشراء وإنزال جوي وشوك. غالبًا ما يتم تحويلها من خلال تبادل السلع والخدمات أو الرموز المميزة الأخرى أو العملات الورقية. يتم التخلص منها أيضًا بشكل شائع الفداء وحرق الرمز والخسارة. كما هو مذكور أعلاه، تميل إلى أن يكون هناك بعض الارتباط بين فئة الرمز الرقمي المعني والمعاملة الضريبية في ظل هذه الأحداث الخاضعة للضريبة الشائعة. [1]

إن الأصول المشفرة لها تأثير متزايد على الضرائب، مما أدى إلى ظهور العديد من المخاطر والتحديات واسعة النطاق. تصنف المخاطر الضريبية المحتملة إلى أربع فئات رئيسية هي بشكل فردي ومجتمعة قد تزعزع استقرار النظم الضريبية إذا تركت دون رادع. يمكن وصف المخاطر بإيجاز على النحو التالي: استبدال الأصول المشفرة؛ خسائر التشفير؛ فرص التشفير؛ جرائم التشفير.

تسريبات Luxembourg Leaks وأوراق بنما Panama Papers والملاذات الضريبية، بالإضافة إلى تحقيقات الاتحاد الأوروبي حول الشركات متعددة الجنسيات الرئيسية، بما في ذلك عمالقة التكنولوجيا الرقمية، إلقاء الضوء على مجموعة واسعة من مخططات التهرب الضريبي. تثير الشركات نقاشًا عامًا ساخنًا حول الحاجة إلى فرض ضرائب عادلة. أظهر استطلاع حديث أن ٧٤% من الناس أن القواعد الضريبية الحالية تسمح لنماذج الأعمال الرقمية بالاستفادة منها أنظمة ضريبية محددة ودفع ضرائب أقل.

على هذه الخلفية، شعرت حكومات الاتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضغوط سياسية وإعلامية مضطرة لضمان أن الشركات الرقمية تدفع نصيبها العادل من الضرائب حيث توجد أرباحها ولدت السعي لتحقيق الإنصاف كان مبررًا له من قبل مفوض الضرائب في الاتحاد الأوروبي السيد: Pierre Moscovici سلط الضوء على أن الشركات الرقمية تدفع في المتوسط ٩% معدل ضرائب فعال في الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالشركات الأخرى التي تدفع ٢١%. ومع ذلك، فإن هذا الرأي تعارضه الدراسات الحديثة، التي " لا تدعم " استنتاجات مفادها أن القطاع الرقمي يخضع للضريبة.

تؤدي السمات المحددة للاقتصاد الرقمي إلى تفاقم مخاطر BEPS [2] وتسبب تحديات للسياسة الضريبية، هذه التحديات ليست جديدة ولا فريدة بالنسبة للقطاع الرقمي مثل المعاملات عبر الحدود طرحت شركات التوصيل أسئلة مماثلة فيما يتعلق بتحديد الاختصاص الضريبي. حتى الآن، حجم هذه المعاملات وطبيعتها الآخذة في التوسع تدفع صانعي السياسات الضريبية إلى إيجادها حلول مناسبة وفي الوقت المناسب

[1] Vincent Ooi, **Report on the Challenges which Digital Assets Pose for Tax Systems with a Special Focus on Developing Countries**, The United Nations Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters 26th Session, 7 March 2023, p p 11-13.

[2] Base Erosion and Profit Shifting- BEPS: هو مشروع مشترك بين دول مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يتكون من ١٥ معيار للحد من التهرب الضريبي ولضمان خضوع الأرباح للضريبة حيثما تتم مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تولّد هذه الأرباح حيثما تنشأ القيمة ولضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية.

لمعالجتها تشمل التحديات الضريبية الرئيسية للاقتصاد الرقمي الافتقار إلى الصلة (أو الوجود الخاضع للضريبة في الولاية القضائية)، والاعتماد على الأصول غير الملموسة، وبيانات المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، وتوصيف الدخل، والانتشار نماذج الأعمال الجديدة، التي يكون فيها البائع والمشتري في ولايات قضائية مختلفة، والتوسع التجارة الإلكترونية. [١]

يمكن أن يكون بالعملات الرقمية أحد الإيرادات الضريبية في الدول التي اعتمدت التعامل بها، فهي مصدر جديد للدخل، ويمكن فرض ضريبة القيمة المضافة على تداولها في التجارة الإلكترونية، ويمكن فرض ضريبة جمركية للمعاملات عابرة الحدود، ويرى فريق من الفقه أن اعتراف الدولة بالعملات الرقمية وتقنين أوضاعها يعالج مسألة التهرب الضريبي، وذلك لأن دخل الفرد سيظهر على شاشة Blockchain فتستطيع مصلحة الضرائب معرفة الأرباح، وتقدر الضريبة عليها. وذلك لعدة أسباب: لا تستطيع مصلحة الضرائب مراقبة الصفقات التي تتم باستعمال العملات الرقمية، ومن ثم لا تستطيع فرض الضريبة كما يمكن للشركات ادعاء تحقيق خسائر وهمية أثناء البيع والشراء باستخدام هذه العملات، فالمعاملات باستخدام العملات الرقمية مربوطة بعنوان بريد إلكتروني، وتخفي هوية المستخدم، فحتى إذا استطاعت مصلحة الضرائب معرفة الأرباح لا تستطيع مطاردة الأفراد أو مصادرة أموالهم في حالة امتناعهم عن دفع الضريبة المقدرة، كذلك تتميز العملات الرقمية بالعالمية فيمكن أن تتم المعاملة على شبكة ويصعب تحديد الموقع الجغرافي للمعاملة. [٢]

من المحتمل أن تؤثر الضرائب الرقمية على الاقتصاد من عدة زوايا أهمها: [٣]

- التأثير على الأسعار والاستهلاك موازنات الدول الاستثمار الرقمي؛
- تزايد النزعات الاحتكارية؛
- زيادة حدة التوترات التجارية بين الدول وبعضها البعض وبين الشركات الدولية والحكومة؛
- اضطرار بعض الشركات إلى مغادرة بعض البلدان.

تشير السمات الرئيسة للاقتصاد الرقمي، إلى أن الاقتصاد القائم على الإنترنت والمنصات الرقمية العالمية يمثل بيئة داعمة لظاهرة التهرب الضريبي، لما تثيره من صعوبة في إثبات التعاملات، وصعوبة في تتبع الأوعية الضريبية.

---

[1] Eli Hadzhieva, **Impact of Digitalisation on International Tax Matters,** Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies Directorate-General for Internal Policies, February 2019, p p 16-17.

[2] سالي سمير فهمي عبد المسيح، " **الاستثمار في العملات الافتراضية** "، المجلة القانونية، جامعة عين شمس، المجلد ١٠، العدد ٧، ١٩٩٣، كلية الحقوق – فرع الخرطوم– جامعة القاهرة، ، ص ص ٢٠٢٤–٢٠٢٥.

[3] حازم حسانين، "**الضرائب الرقمية: الدوافع والآثار وسيناريوهات المستقبل**"، https://trendsresearch.org/ar/insight/digital-taxes-economy-02-22/، تاريخ الاطلاع: ٣٠ ماي ٢٠٢٣.

يتوقف نجاح النظام الضريبي بما يتضمنه من مبادئ على طبيعة النشاط الاقتصادي الخاضع لتلك المبادئ. وفي ظل تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي، والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حدثت تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال، وفي أنماط الإنتاج وصور النشاط الاقتصادي. وتلاشت الحدود والقيود المكانية التي تعوق انطلاق التجارة وحركة السلع والخدمات، وظهرت العديد من السلع غير الملموسة، ولم تعد الأسواق هي الأماكن التقليدية المحددة للبيع والشراء، بل أصبح السوق هو الفضاء الالكتروني –السوق الرقمي– أو ما يعرف بمواقع الأعمال Locations of the Business فضلا عن ذلك، لا يتطلب الاقتصاد الرقمي التواجد المادي للبائع والمشترى، حيث تتم عمليات البيع عن بعد Remot Sales ومن خلال Digital Platforms المنصات الرقمية وقد تركز اهتمام الدول في الماضي على تعزيز شمولية فرض الضريبة على كافة الأوعية الناتجة على النشاطات التقليدية. لكن لم تتح معظم الدول لأنظمتها الضريبية المرونة الكافية لمواكبة المتغيرات، وخاصة التكنولوجية منها، وهو ما يضع أمام هذه الأنظمة التقليدية العديد من التحديات على المستوى الفني والتشريعي، عند فرض الضريبة على عمليات التجارة الالكترونية.

المبحث الثالث:

المعالجة الضريبية للتعامل بالعملات الرقمية والحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي

المطلب الأول: المعالجة الضريبية لمعاملات العملات الرقمية.

تفرض تحديات التهرب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي ضرورة إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها النظم الضريبية التقليدية والتشريعات القائمة، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال تنسيق دولي واسع النطاق، لتجنب أي تعارض في السياسات الضريبية الدولية، وهو ما تداركته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ضمن مشروعها لعام ٢٠١٣، المعنون "تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح BEPs".

ويتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.

وتختلف طبيعة المعاملات التجارية في الاقتصاد الحقيقي عما بات يعرف بالاقتصاد الرقمي وكانت ترتبط بقدرة الدولة في التدخل وفرض السيادة على الشركات والمؤسسات الاقتصادية، ومن ضمنها القدرة على فرض الضرائب والرسوم الجمركية، والتي تعد مؤشرا لممارسة الدولة لسيادتها على حدودها ولخطورة فرض الضريبة وما تمثله من عبئ على المواطن، اشترطت العديد من الدساتير إجراءات خاصة لفرضها حيث بات العرف بأنه: «لا ضريبة إلا بنص ".

ومن أهم التحديات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وجود مقرات رئيسة للشركات التكنولوجية العاملة مثل Google أو Facebook خارج الدولة ومن ثم ضعف القدرة على تطبيق الولاية القضائية عليها أو تطبيق قانون ومن ثم تكون هناك صعوبةً الاستثمار الأجنبي، وصعوبة حصر أو رصد الأموال التي يتم إنفاقها على الإعانات سنويا في التقدير المحاسبي أو بفاعلية فرض الضريبة وصعوبة مراقبة الإدارة الضريبية أو المأموريات أو وزارة المالية لشركات الدعاية والإعلان التي تنشر إعاناتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وصعوبة إحصاء كامل للمنتجات أو السلع التي يتم نشرها أو بيعها عبر تلك المواقع أو المنصات هو الأمر الذي يتطلب المساعدة لتلك الشركات التي قد لا تفعل ذلك وصعوبة تحديد مكان أو نشأة المنتج سواء أكان من داخل الدولة أو خارجها وهو ما يثير مشكلة في تطبيق القانون. [1]

من أجل فرض ضرائب على العملات الرقمية يجب أولا الاعتراف بها قانونا كأصول ونظام دفع وأنها مال أو نقود إلكترونية، يمكن تداولها. فلا يمكن أن تتجاهل القوانين الضريبية إيرادات العملات الرقمية تحت

[1] مروان أبو هلال و شيرين شعبان، " **التجارة الإلكترونية والتهرب الضريبي** "، المجلة العربية للإدارة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد ٢٤، العدد ٢، يونيو (حزيران) ٢٠٢٢، ص ص ١٠-١١.

أي مسمى ويجب إدراجها ضمن مصادر الدخل الخاضع للضريبة، حيث تعتبر الضرائب على دخل العملات الرقمية مصادر لصالح الدولة، وقد قامت بعض الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض الضرائب على استخدام العملات الرقمية مثل البرازيل وكندا وفنلندا وبلغاريا والدنمارك وسنغافورة، وذلك من منطلق الاعتراف بالعملات الرقمية واعتبارها أصل أو منتج خاضع للضريبة، وبالتالي فهي خاضعة لضريبة القيمة المضافة أثناء التداول. كما أن هناك بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في استخدام للعملات الرقمية، حيث قامت بإعفاء إيرادات التعامل بها من الضرائب بهدف المزيد من انتشارها.[1]

كما يمكن فرض ضريبة للمعاملات في العملات الرقمية والتي يمكن وضعها من خلال تقنية الـ Blockchain في خلق آليات ضريبية جديدة. ويرى Rosic, 2017 صعوبة فرض ضرائب على العملات الرقمية نظرا لطبيعة هذه العملات وعدم الاعتراف بها كعملة أو أصل، لذا يجب أولا وضع أساس قانوني والاعتراف بالعملات الرقمية، حتى يمكن فرض ضرائب عليها.

ويمكن فرض الضرائب على العملات الرقمية بطرق متعددة على النحو التالي: [2]

أ- بالنسبة للشركات المصدرة للعملة (الشركات التي شرعت في إنتاج وإصدار عملة رقمية) يمكن أن تتمثل الضرائب في:

- ضريبة القيمة المضافة على: شراء المعدات المستخدمة في التعدين؛ وإيرادات بيع العملات الرقمية.
- ضريبة الدخل على أرباح بيع العملات الرقمية.

ب- بالنسبة للشركات التي تعمل كوسيط في بيع وشراء العملات الرقمية مقابل عمولة يمكن أن تتمثل الضرائب في فرض ضريبة الشركات على الإيرادات الناتجة من عمولات بيع وشراء عملات رقمية.

ج- بالنسبة للشركات التي تقوم بالاستثمار في العملات الرقمية في الآجل القصير يمكن أن تتمثل الضرائب في: فرض ضريبة الشركات على الأرباح الناتجة من فرق السعر بين البيع والشراء في العملات الرقمية وإدراجها ضمن قائمة الدخل وبالتالي ضمن الوعاء الخاضع للضريبة.

د- بالنسبة للشركات التي تقوم ببيع السلع والخدمات مقابل العملات الرقمية يمكن أن تتمثل الضرائب في:

هـ- فرض ضريبة الشركات على الأرباح الناتجة من فروق أسعار بيع السلع والخدمات بالعملات الرقمية وإعادة بيع العملات الرقمية في تاريخ لاحق وإدراج الفرق في قائمة الدخل وبالتالي ضمن الوعاء الخاضع للضريبة.

---

[1] أيمن صالح، **واقع العملات الرقمية**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٢١، ص ١٨٢.

[2] كريمة حسن محمد محمد، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٣.

ولا شك أنه إذا اعترفت القوانين الضريبية بالأرباح كدخل خاضع للضريبة، فعليها الاعتراف بالخسائر إن وجدت على أن يتم تحميلها لقائمة الدخل وتعفى من الضرائب.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من التهرب الضريبي.

يتم استخدام تكنولوجيا T.R.D تسجيل البيانات للحد من التهرب الضريبي، حتى لا يمكن التلاعب بالمبيعات من خلال عدم تسجيل بعض المبيعات النقدية بقصد نقص الإبلاغ عن كمية المبيعات وبالتالي نقص الإبلاغ عن الالتزامات الضريبية المقابلة، لكن اليوم أصبح التلاعب بالمبيعات أكثر تطورا خاصة مع انتشار التكنولوجيا في الأعمال التجارية، والتي تعمل على تغيير الأدلة الخاصة بالمعاملات سواء المدفوعة نقدا أو بالبطاقة دون ترك أي أثر لذلك أو إلغاء المعاملات بعد إتمامها، وبدون توافر البيانات الصحيحة تفقد السلطات الضريبية القدرة على تقييم الضرائب بشكل دقيق.

ومن أشهر الأدوات الإلكترونية الرئيسية في التلاعب بالمبيعات هما: Phantomware و Zappers حيث تنطوي أداة Phantomware على تثبيت البرامج كجزء من سجل المبيعات مما يسمح بتغيير البيانات التي يتم تسجيلها ولا يمكن الوصول إلى هذه البرامج إلا عن طريق القائمة الخفية والتي تتيح لصاحب العمل التلاعب سرا في سجل المبيعات بعد إتمام الصفقة، أما أداة Zappers فهي عبارة عن جهاز أو برنامج خارجي يعمل عبر الإنترنت وترتكز مهمته على الاتصال بسجل النقدية مما يسمح بالتلاعب في سجلات المعاملات.

هذا يعني أن كلا من الأداتين Phantomware و Zapper تمكنا المستخدم من حذف سجلات المبيعات الفردية واستبدال مبالغ المبيعات بأرقام أقل وبالتالي تخفيض قيمة المبيعات الإجمالية ونظرا لطبيعتها المستترة يظهر سجل النقدية للمستخدمين وكأنه يعمل بشكل طبيعي، الأمر الذي بات يشكل تحديا خطيرا لمسؤولي الضرائب خاصة إذا كان مُقدم الخدمة في ولاية قضائية أجنبية مما يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات قانونية ضده. ومن أبرز أدوات مكافحة التلاعب بالمبيعات، ما يسمى بتكنولوجيا تسجيل البيانات حيث تعمل هذه الأداة على تسجيل وتأمين بيانات المبيعات بشكل فوري بمجرد إتمام المعاملة وتخزينها بطريقة فعالة وهذا يعني استحالة التلاعب بالبيانات حتى في حال استخدام أدوات Phantomware و Zappers وإذا كانت هناك أي محاولة للعبث يمكن تتبعها وكشفها، يوجد أنواع مختلفة من الأدوات التي تستخدم في أداء هذه الوظيفة والتي يشار إليها في مختلف الدول ومختلف مقدمي الخدمات بـ: وحدة مراقبة المالية –جهاز المالية الإلكتروني –جهاز الذاكرة المالية– وحدة تحكم بيانات المبيعات أو وحدة تسجيل المبيعات.

هذا النوع من التكنولوجيا يجب أن يكون قادرا على العمل في أي نوع من سجلات النقدية، مثل: السجلات النقدية الإلكترونية التقليدية ECRs أنظمة المبيعات التي تعتمد على نقاط الكمبيوتر أو الجهاز

اللوحي أو الهاتف الذكي (ويتم إدماج حلول مختلفة كجزء متكامل من سجل النقدية أو كإضافة لسجل النقدية القائم وكميزة إضافية تستخدم هذه الأدوات في إرسال البيانات تلقائيا إلى مصلحة الضرائب، مع ربط السجلات النقدية المتصلة بأنظمة خوادم البيانات الخاصة بها ويمكن أن تتم هذه العملية إما في الوقت الحقيقي أو في عمليات النقل المجدولة المجمعة في نهاية اليوم أو كل شهر مما يمنح مصلحة الضرائب فرصة الوصول إلى البيانات عن بعد لأغراض الامتثال والتدقيق. [1]

في ظل التحول المتسارع نحو عالم الأعمال الإلكترونية، شرعت السلطات الحكومية في العديد من الدول في التفكير في إمكانية تطبيق القواعد الضريبية التقليدية على التعاملات الإلكترونية، وكذا ضرورة صياغة تشريعات جديدة تواكب هذا النوع من التعاملات، واقترحوا فرض ضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية وكذا تطبيق ضريبة البيت tax Bit (ظهرت سنة ١٩٩٤ والتي تحسب على أساس كثافة التحويل الإلكتروني للمعلومات من خلال عدد Bits المستعلمة)، إضافة إلى محاولة تصور إطار عام للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية.

١- فرض ضريبة على الاستهلاك:

يهدف هذا المقترح إلى التحول من فرض الضريبة على الدخل إلى فرض ضريبة على الاستهلاك والملكية، حيث أن كل منها منخفض المرونة وصعب إخفائه وتساعد هذه الضريبة في جمع الضرائب من المتهربين من دفعها، حتى أولائك الذين يحققون دخولا مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الانترنت حيث يقومون نفاق هذه الدخول ي حال من الأحوال. وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ينبغي أن يستند إلى مبادئ الشفافية والتيقن والفعالية والكفاءة وعدم التمييز، وهناك توافق دولي في الآراء على أن قواعد فرض ضرائب الاستهلاك على التجارة عبر الحدود ينبغي أن تطبق في الولاية التي يتم فيها الاستهلاك، وهناك آليات قائمة ومعروفة لسلطات الضرائب من أجل مراقبة وجباية ضرائب الاستهلاك المتعلقة لمنتجات المادية حتى عندما تباع هذه المنتجات في الصفقات عبر الحدود.

وهناك فكرة أخرى مطروحة للنقاش، وهي إمكانية فرض ضريبة على المستهلك من خلال الشركات التي تقدم خدمة الأنترنت ISP، بمعنى أن تقوم هذه الشركات بمحاسبة زبائنها على التعاملات عبر الأنترنت، أي تفرض ضريبة مبيعات على المعاملات المختلفة ثم تقوم بتحويل هذه الضريبة إلى الحكومة، أي الوسيط بين كل من الحكومة والمستهلكين، وتثير هذه الفكرة العديد من المواضيع المتعلقة بطرق تتبع المعاملات الإلكترونية للمتعاملين، ومدى تضارب ذلك مع قوانين السرية والأمن، كذلك من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء

[1] سهام الدين خيري و غيث أركان، " **معالجة عمليات التهرب الضريبي والجمركي** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، ص ص ٢٢-٢٣.

الملقاة على كاهل المستهلكين، فبالإضافة إلى ثمن السلعة والخدمة سوف يقوم المستهلكون بدفع ضريبة للشركات ISP، وعليه فقد يؤدي ذلك إلى عرقلة نمو التجارة الإلكترونية، خاصة إذا قامت هذه الشركات بفرض أعباء ضريبية مرتفعة.

٢- تطبيق ضريبة tax- Bit:

هي أحد الحلول المقترحة لتنظيم المعاملات التي تنطوي على انتقال إلكتروني للبيات ويتم تحصيلها على أساس كمية Bit الرقمية التي يمكن استخدامها أو نقلها، ويتطلب ذلك وجود معدات ذات مواصفات خاصة في الأجهزة المختلفة التي تقوم بنقل المعلومات –الكمبيوتر، الفاكس ...، خاصة بقياس البيات على أساس Bit. وقد نبعت هذه الفكرة من الأهمية القصوى التي تحتلها المعلومات في عالم اليوم، حيث تعد دعامة البيئة الجديدة، فانتقال وتبادل المعلومات هو النشاط الرئيسي لهذه البيئة، وعلى الرغم من ذلك فإن المكاسب المتولدة عن هذا النشاط غير منظور حيث أنه لا توجد رقابة كافية أو رصد م لهذا النشاط وبالتالي فهي مصدر ثروة لا تنتفع به الدول المختلفة. ويمكن اعتبار ضريبة البيت من بين أفضل الحلول المقترحة لفرض ضريبة على انتقال السلع والخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت، حيث أن هذه السلع يتم تحويلها إلى كمية من Bit وتتم عملية انتقالها عبر الانترنت، وبالتالي فإن tax- Bit سوف تتمكن من حصر العدد الفعلي من Bit الذي تم نقله وتقوم بفرض ضريبة عليه. وقد وجهت لهذه الفكرة العديد من الانتقادات، حيث أن فرض هذه الضريبة ستنطوي عليه العديد من المشاكل، حيث أن تحديد قيمة الضريبة المفروضة وفقا لكمية Bit المنتقلة قد ينطوي على نوع من الخداع، فقد تكون السلعة أو الخدمة المنقولة من عدد صغير من Bit وبالتالي يتم فرض قيمة ضريبية قليلة، وفي الوقت نفسه قد تكون قيمة بيع هذه السلعة أو الخدمة مرتفعة، وقد يكون الأمر مختلفا، عندما تتكون السلعة أو الخدمة من عدد كبير من Bit وبالتالي تخضع لالتزامات ضريبية أكبر وفي الوقت نفسه تكون قيمة بيع هذه السلعة منخفضة، وبالتالي فإن ذلك يتطلب محاولة لتطوير المقترح حتى يمكنه التغلب على هذه العقبة التي قد تؤدي اقتصار عملية الانتقال على نوع معين من السلع والخدمات وهو الذي لا يحتوي على عدد كبير من Bit ولكن قيمة بيعه غاية في الارتفاع.[1]

[1] علي عزوز، " **جباية المعاملات الإلكترونية** "، مجلة الردة لاقتصادات الأعمال، جامعة الشلف، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ص ٧٨-٨٠.

خلاصة:

التهرب الضريبي هو تخلص المكلف من عبئ ضريبي من خلال لجوئه إلى وسائل مختلفة من الحيل والخداع، وهو يشكل سلوكاً خطيراً في معظم الدول، الأمر الذي يؤثر سلباً على كيانها المالي ومؤسساتها المالية والاجتماعية، وقد أصبح من أهم القضايا التي تشغل كثير من الدول على مختلف اقتصادياتها.

والتحول الرقمي العالمي المتنامي للأنظمة المالية والمدفوعات جعل من العملات التقليدية وسيلة غير فعالة لمجاراة متطلبات المعاملات الرقمية؛ وهو ما أوجد مساحة لمفاهيم جديدة ومبتكرة أصبحت تدفع اليوم بمبادئ وهياكل عمل العملات الرقمية.

إن حجم ووتيرة الرقمنة إلى جانب التخطيط الضريبي الصارم لتحويل الأرباح إلى الولايات القضائية منخفضة الضرائب من قبل الشركات متعددة الجنسيات Enterprises Multinational (MNEs)، والتي تم تسليط الضوء عليها من قبل Luxembourg Leaks، تسريبات بنما Panama Papers والملاذات الضريبية، تمارس ضغوطًا على الضرائب الإدارات لضمان ضرائب عادلة.

إن الاتجاه المتزايد نحو العولمة وسقوط الحواجز التجارية وثورة الاتصالات والمعلومات تعد من أبرز العوامل التي تكسب ظاهرة التهرب الضريبي خطورة متنامية، لذا فالمشكل لا يمكن في وجود التهرب الضريبي نفسه، بل في إمكانية معرفة المدى الذي يبلغه لاتخاذ كل السبل المتاحة لحصره على الأقل ما دام من المستحيل القضاء عليه نهائيا.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد:

تعتبر الضريبة موردا مهما لخزينة الدولة، حيث تساهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتدفع بعجلة التنمية المجتمعية، من خلال إعانة الحكومة على مواجهة النفقات العامة. وقد أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية بالغة لهذا المورد، ضمن إطار تشريعاتها المالية، حيث أنشأت نظاما ضريبيا ماليا يمكن أن تعتمد عليه كمصدر تمويل ثابت ومستقر، وقد قامت بفرض بعض الضرائب الجديدة على مواطنيها وعلى المقيمين فيها، لهذا السبب أصبح التهرب الضريبي ظاهرة كبيرة، وتفشت ظاهرة التهرب الضريبي المشروع –إن صح التعبير– بالتحايل على ثغرات القوانين وبالتصريح الكاذب للثروات والممتلكات... بسبب أزمة الثقة بين الطرفين.

بناءً على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة؛

المبحث الثاني: التحول الرقمي للنظام الضريبي بالإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول:

الاقتصاد الرقمي بالإمارات العربية المتحدة

يجبر التسارع الكبير في التطورات التكنولوجية العديد من الدول على التحرك لضمان إدخال أحدث الابتكارات إلى مجتمعاتهم بصورة مدروسة، حيث تدرك هذه الدول أن قيادة المستقبل بيد من يعمل ويصنعه اليوم. وانطلاقاً من توجيهات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، برز اسم الدولة كمركز هام للأفكار المبتكرة التي تسهم في صياغة المستقبل، وكحاضنة متميزة لتقنيات المستقبل.

المطلب الأول: لمحة عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها دولة ضعيفة اقتصاديا إلى غاية احتفالها بخمسينيتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحوله إلى فاعل إقليمي. ومن اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومتكامل، تجاوزت فيه الإرادات خارج قطاع المحروقات الإرادات النفطية. وقد أضحى الناتج الاحتمالي الخام والميزان التجاري للإمارات أهم المؤشرات الدالة على ذلك.

حافظت الإمارات على المركز ١٨ في المؤشر العالمي وعلى الريادة العربية في قطاع الاتصالات والاقتصاد الرقمي؛ إذ يعتبر سوق النطاق العريض[١] على المستويين الإقليمي والعالمي، كما أن الإنفاق على البلاد من أكثر الأسواق تقدما البنية التحتية لدول المنطقة، في إطار سياسة الدولة في قياس الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مرتفع جدا للانتقال إلى "اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية العالية" بحلول سنة ٢٠٢١م، ويشير المؤشر إلى أن تخفيض أو تحسين تكاليف الإنترنت وسرعتها، وانخفاض المخاطر سيزيدان من اعتماد الحوسبة السحابية [٢] في البلاد، في ظل توجه عدد كبير من الشركات إلى اعتماد حلول قائمة في الإمارات في قطاعات مثل مراقبة على هذه التقنية، ووفقا لمؤسسة IDC ستصبح تكنولوجيا إنترنت الأشياء أكثر وضوحا الشحن، وشبكة الكهرباء الذكية، وعمليات التصنيع، وإدارة الإنتاج، والرصد الصحي عن بعد لذلك فإن المؤشر يدعو الحكومة إلى مواصلة الاستثمار في هذا القطاع، وقد تتيح عملية التحول الرقمي فرص دمج المنتجات والخدمات، مما يزيد من كفاءة الأعمال التجارية المحلية في السوق العالمية.[٣]

---

[1] خدمات النطاق العريض: توفرها الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي منصة مهمة لتقديم المعلومات والخدمات العامة وضمان النمو الاقتصادي.

[2] Cloud Computing: يشير إلى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة لتوفير خدمات حاسوبية دون التقيد بالموارد المحلية كمساحة التخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية. أياد عماد علي، **الحوسبة السحابية**، دائرة تقنية المعلومات والاتصالات، البنك المركزي العراقي، ص ٢.

[3] صلاح الدين كروش و حنان دودان، **واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي**، الملتقى الوطني الثالث حول المسْتهلك والاقتصاد الرقمي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة، ٢٣ و ٢٤ أفريل ٢٠١٨، ص ١٤.

وتميز اقتصاد الإمارات، من حيث التنافسية، مهم للغاية، لأنه مؤشر على أن الحكومة بأجهزتها وهيئاتها، والقطاع الخاص بمؤسساته، أن القطاعات يعمل بكل كفاءة. وهو يعني أيضا الأساسية الأخرى بالدولة، مثل التعليم والبنية التحتية والبنية الرقمية ومنظومة القوانين والتشريعات تعمل هي الأخرى بالكفاءة ذاتها. ومن المؤشرات الحيوية الهامة التي تعكس جانبا من تنافسية الاقتصاد احتلال الإمارات المركز الأول عربيا والـ ١٧ عالميا ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمية لسنة ٢٠١٨ والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية وهو واحد من أهم الكليات المتخصصة على مستوى العالم في هذا المجال. وتقدمت الدولة في تقرير هذه السنة في العديد من المحاور الرئيسية والفرعية والمؤشرات أبرزها تحقيق في محور "مرونة الدولة المركز الأول عالميا قطاع الأعمال" والثالث عالميا في محور "الأطر التنظيمية لتقنية المعلومات" والرابع عالميا في محور "توفر المهارات" [١].

وكلمحة عامة عن الميزانيات الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٨٤، سجلت موازنة الإمارات العربية المتحدة فائضاً سنوياً – فاق الإنفاق العام الإيرادات العامة – بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. ومع ذلك، فقد شهدت موازنة دولة الإمارات العربية المتحدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ عجزًا سنويًا متزايدًا بسبب زيادة الإنفاق العام وتقلبات الإيرادات العامة "، وقد كان هذا بسبب انخفاض أسعار النفط والاعتماد الكبير على مساهمة عائدات النفط في الإيرادات العامة.

على الرغم من الجهود الحثيثة لترشيد الإنفاق العام الجاري، كانت النفقات العامة تتزايد بين سنتي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ " ... مستحقة إلى الأعباء المالية المتزايدة المترتبة على الإنفاق على المشاريع المختلفة، الرواتب والأجور ومشتريات السلع والخدمات والمساعدات والإعانات للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة» معتمدة على النفط.

كانت الإيرادات ونمو الإنفاق العام من الأسباب الرئيسية للعجز الذي واجهته الإمارات سنة ٢٠٠٠. العام الذي تبنت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات نظام مالي جديد " لإدارة الإنفاق العام على أساس الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، بهدف ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته ". واتخذت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات خطوات لتقليص نسبة الجمهور الإنفاق من خلال احتواء نمو الإنفاق، والحد من الزراعة الدعم وزيادة أسعار البنزين بمعدل ٢٠% (تقرير صادر عن الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٦). [٢]

[1] **اقتصاد الإمارات**، مجلة فصلية، وزارة الاقتصاد، العدد 31، 2018، ص ٩.

[2] Pedro Alexandre Azevedo Dias Lima Delgado, **The United Arab Emirates Case of Economic Success,** Internship Report submitted to Universidade Católica Portuguesa for the obtainment of the Master Degree in Management, Católica Porto Business School, July 2016, p 94.

نتيجة لإدارة أكثر حكمة للإنفاق العام، انخفض في الإمارات العربية المتحدة العجز بشكل ملحوظ إلى أقل من ١% من إجمالي الإنفاق العام. بدأ الاقتصاد الإماراتي في الانتعاش في سنة ٢٠١٠ مستفيدًا من حذره إصلاح الإدارة المالية وكذلك ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب من الشركاء التجاريين (منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٢).

المطلب الثاني: تجربة العملة الرقمية بالإمارات العربية المتحدة.

أطلق المصرف المركزي لدولة الإمارات CBUAE إستراتيجية تنفيذ العملة الرقمية للمصرف المركزي CBDC بالتعاون مع R3 و G42 Cloud وClifford Chance بالنسبة للمرحلة الأولى، تم اختيار G42 Cloud لتقديم خدمات البنية الأساسية للمشروع، و "R3" لتقديم الخدمات التكنولوجية. بينما ستوفر Clifford Chance إشرافًا قانونيًا مهمًا على الاستراتيجية. الاستراتيجية التي تمثل واحدة من تسع مبادرات في برنامج تحويل البنية التحتية المالية FIT التابعة للمصرف المركزي الإماراتي، تحدد خارطة الطريق لتطبيق الـCBDC عبر مجموعة من حالات الاستخدام المحلية وعبر الحدود في المنطقة.

تشمل المرحلة الأولى لإستراتيجية المصرف المركزي للعملة الرقمية التي يُتوقع اكتمالها في غضون الأشهر الـ ١٢ إلى ١٥ المقبلة على ثلاث ركائز رئيسية: الإطلاق التجريبي لمنصة الجسر بهدف تسهيل المعاملات المالية للعملات الرقمية العابر للحدود وتسوية مدفوعات التجارة الدولية، والتعاون الثنائي على إثبات مفهوم العملات الرقمية المركزية مع جمهورية الهند، الذي يعد أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بالإضافة إلى العمل على إثبات مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية لإصدار عملة رقمية لاستخدام الأفراد والشركات والمؤسسات في الإمارات.

كجزء من برنامج تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للمصرف المركزي، يهدف لمعالجة نقاط الضعف في المدفوعات عبر الحدود، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيمكن دعم R3 التقني المصرف المركزي، من ضمان جاهزية دولة الإمارات للتمثيل الرقمي المستقبلي المحتمل للأنشطة المالية وغير المالية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المالية الأخرى.

صُمِّمت Corda من R3، منصة التطبيقات الموزعة الرائدة عالميًا، خصيصًا للمؤسسات العاملة في بيئات شديدة التنظيم، مما يجعلها تقنية أساسية مثالية للبنوك المركزية لإصدار وتوزيع عملاتها. وتعني قابلية التشغيل البيني وسيولة الأصول أن البنوك المركزية يمكنها نقل العملات الرقمية بشكل مفتوح وحر عبر حدود الشبكة، باستخدام بروتوكولات تبادل موثوقة ومحددة جيدًا تلبي المتطلبات التنظيمية للخصوصية والأمان. وفي هذا الصدد، علّق الرئيس التنفيذي لشركة R3، " ديفيد روتر" قائلاً: " هذه لحظة تاريخية أخرى بهدف الإسراع في عملية إنتاج وإصدار عملات البنوك المركزية الرقمية. ويمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية تعزيز البنية

الأساسية للأسواق المالية لدينا بعدة طرق، بما في ذلك المدفوعات عبر الحدود الأكثر كفاءة، وفترات التسوية الأسرع، وتبسيط العمليات متعددة الأطراف. وتابع: " لقد خطا المصرف المركزي خطوة مهمة إلى الأمام في تحقيق هذه الفوائد. ويشرفنا ويسعدنا اختيار R3 لتصميم وبناء النظام البيئي للعملات الرقمية الصادرة عن المصرف المركزي في هذه الخطوة المبتكرة نحو بناء اقتصاد رقمي أكثر انفتاحًا وموثوقية واستمرارية. ونتطلع إلى دعم المصرف المركزي في المرحلة التالية من رحلة البنك المركزي التجاري". [1]

وقع مصرف الإمارات المركزي اتفاقية مع شركتي "G42 Cloud" و "R3" لبدء تنفيذ استراتيجية العملة الرقمية، إحدى المبادرات التسع لبرنامج تحول البنية التحتية المالية في دولة الإمارات. وتم اختيار "G42 Cloud" لتقديم خدمات البنية التحتية للمشروع، في حين ستقدم الشركة السنغافورية "R3" الخدمات التكنولوجية.

وتأتي هذه الشراكات بعد نجاح مبادرات العملات الرقمية للبنوك المركزية، من ضمنها مشروع "عابر" مع البنك المركزي السعودي في ٢٠٢٠، والتي أكدت نتائجه إمكانية استخدام العملة الرقمية الصادرة عن البنكين المركزيين لتسوية المدفوعات عبر الحدود، كما حصل المشروع على جائزة "التأثير العالمي 2021" الممنوحة من قبل مجلة " Central banking magazine". بالإضافة إلى التشغيل التجريبي لمشروع "الجسر" للعملات الرقمية للبنوك المركزية العابرة للحدود بالتعاون مع سلطة النقد في Honkong وبنك Tailand ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني وبنك التسويات الدولية سنة ٢٠٢٢، والذي تم من خلاله إنجاز معاملات مالية ذات قيمة حقيقية. وساهمت هذه المبادرات في جهوزية المصرف المركزي لتنفيذ إستراتيجيته للعملة الرقمية الخاصة به.

وتشمل المرحلة الأولى لإستراتيجية المصرف المركزي للعملة الرقمية التي يُتوقع اكتمالها في غضون الأشهر الـ ١٢ إلى15 المقبلة على ثلاث ركائز رئيسية: الإطلاق التجريبي لمنصة الجسر بهدف تسهيل المعاملات المالية للعملات الرقمية العابر للحدود وتسوية مدفوعات التجارة الدولية، والتعاون الثنائي على إثبات مفهوم العملات الرقمية المركزية مع جمهورية الهند، الذي يعد أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بالإضافة إلى العمل على إثبات مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية لإصدار عملة رقمية لاستخدام الأفراد والشركات والمؤسسات في الإمارات.

[1] "المركزي الإماراتي" يتعاون مع G42 Cloud و R3 لتطبيق إستراتيجية الـCBDC، https://www.unlock-bc.com/ar/99860/ ، تاريخ الاطلاع: ٣٠ ماي ٢٠٢٣.

وتُعد العملة الرقمية للبنوك المركزية المُصدرة والمدعومة من المصرف المركزي شكلاً من أشكال النقود الرقمية الخالية من المخاطر والمخزنة للقيمة، وتتميز بكونها وسيلة أكثر أماناً وسرعة لإجراء المدفوعات عبر الحدود وبتكلفة منخفضة. وكونها جزءاً من جهود تحول دولة الإمارات إلى اقتصاد رقمي، ستُسهم العملة الرقمية للمصرف المركزي في التخفيف من التحديات الحالية في المدفوعات المحلية وعبر الحدود، وتحقيق الشمول المالي والوصول لمجتمع لا نقدي، كما ستُسهم في تعزيز البنية التحتية للمدفوعات في الإمارات وتوفير قنوات إضافية قوية للمدفوعات المحلية والدولية، مما يضمن نظاماً مالياً مرناً وموثوقاً. إلى جانب ذلك، يعمل المصرف المركزي على جهوزية دولة الإمارات لدمج البُنى التحتية للمدفوعات مع الترميز الرقمي Tokenisation والذي يشمل ترميز الأنشطة المالية وغير المالية.[١]

ومن الجانب المحلي فقد أطلقت إمارة دبي أوَل عملة رقمية رسمية مرتبطة بالدرهم الإماراتي، تعتمد على نفس التقنيات، وأطلق عليها Emcash، وما يميزها عن قرائنها هو تنظيمها القانوني. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) أوَل دولة في العالم تستخدم تقنية blockchain في القطاع المالي، وهذا التوجه لم يأت صدفة، حيث تعد الإمارات– وخاصة إمارة دبي– من الدول المهتمة بالتحول الذكي في جميع القطاعات، إلا أنها لم تَعترف بالعملة المشفرة؛ بسبب عدم تنظيمها من قبَل الجهات الرسمية أو المنظمات الدولية.

وعزمت هيئة الأوراق المالية في دولة الإمارات طرَح العملات الرقمية الافتراضية في أسواقها في سنة ٢٠١٨، وتعمل الجهات الرسمية في الدولة بالتعاون مع المستشارين الدوليين في سّن القوانين واللوائح الخاصة بالعملات الرقمية، وتطوير منصات التداول في أسواق الأسهم في إمارة أبو ظبي ودبي. وقد أعلن نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في يناير ٢٠١٨ عن إستراتيجية لربط جميع الجهات الاتّحادية والمحلية الإماراتية وإتمام جميع التعاملات دون الحاجة إلى استخدام الورقيات، وإنجاز أعمالهم عبر هذه التقنية بحلول سنة ٢٠٢١، ويتجه مستثمرو الإمارات لتجارة العملات الرقمية من منصات عالمية ومحلية، وتم إطلاق أول عملة رقمية من شركة Onegram المبنية على تعاليم الشريعة الإسلامية في دبي شهر ماي ٢٠١٧ مدعومة بالاحتياطّي الحقيقّي من الذهب.[٢]

---

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، **المصرف المركزي يطلق استراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية " الدرهم الرقمي "**، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أبو ظبي 23 مارس ٢٠٢٣، ص ص ١-٢.

[2] عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، " **التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، Scholarworks@UAEU ٢٠١٨، ص ص ٢٧-٢٩.

المبحث الثاني:

التحول الرقمي للنظام الضريبي للإمارات العربية المتحدة وجهودها للحد من التهرب الضريبي

يمكن اعتبار أن رحلة التحول الرقمي قد ابتدأت من سنة ١٩٨٢ مع تأسيس الهيئة العامة للمعلومات بهدف إدخال الحواسيب إلى العمل الحكومي وأتمتة العمليات والإجراءات الحكومية. واليوم، تفتح الإمارات صفحة الخمسين عاماً الجديدة من عمر الاتحاد.

المطلب الأول: التحول الرقمي للنظام المالي بالإمارات العربية المتحدة.

تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات التي يوفرها التحول الرقمي من خلال تبني إستراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة Fin Tech Strategy واستحداث وزارة معنية بالاقتصاد الرقمي، مما ساعد على الإسراع بوتيرة التحول الرقمي، حيث تمثل البيئة العامة لتنظيم الاتصالات المعنية بإدارة وتنظيم عمليات التحول الرقمي في الدولة، بالإضافة إلى وجود عدد من الهيئات الحكومية تقوم بدعم البيئة في إدارة وتنظيم الاقتصاد الرقمي مثل: بيئة أبو ظبي الرقمية، دبي الذكية، ووزارة الاقتصاد وغيرها من الهيئات المعنية بالتحول الرقمي.

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربيا والرابع عالميا في إطلاق واستخدام شبكات الجيل الخامس G٥ وذلك بحسب مؤشر الاتصال العالمي The Index of Connectivity الصادر عن Warehouse Carphone المتخصصة في المقارنات التكنولوجية، كما حققت الدولة المركز الثالث عالميا في الترتيب العام في المؤشر الذي يقيس مستوى الاتصال في الدول The Most Connected Countries بيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ٢٠٢١، كما احتلت دولة الإمارات المركز ٢١ عالميا في استبيان الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠، والثامنة عالميا في مؤشر الخدمات الذكية ضمن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI الصادر عن الأمم المتحدة سنة ٢٠٢٠ والسابعة عالميا في مؤشر البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن المؤشر العام لتنمية الحكومة الإلكترونية EGDI الصادر عن الأمم المتحدة سنة ٢٠٢٠، والتاسعة عالميا في تصنيف التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لسنة 2020، والتاسعة عالميا في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لسنة ٢٠٢٠ وتبلغ قيمة مؤشر البنية التحية في مؤشر الاقتصاد الرقمي في الإمارات 06.94 من ١٠٠.[1]

[1] ربيع قرين، **نموذج التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد ٩، العدد ١، جوان ٢٠٢٢، ص ٣١٥.

قام المصرف المركزي بتحديد العديد من مبادرات التحول الرقمي التي سيتم تنفيذها خلال السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، علما أن بعضها قيد التنفيذ في الوقت الحالي، وفيما يلي أدناه أهم هذه المبادرات. إنشاء عملة رقمية متعددة للبنوك المركزية mBridge[1] يعمل المصرف المركزي بنشاط لاستكشاف إمكانية إنشاء عملة رقمية للبنوك المركزية، ويشارك في البحوث المتعلقة بهذا الشأن، وإثبات المفهوم على مدار العامين الماضيين. ويعمل حاليا مع سلطة النقد في Honkong، ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في Honkong، وبنك Tailand، ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني لتطوير عملة رقمية متعددة للبنوك المركزية– المعروف باسم مشروع "الجسر"، لمعالجة النقاط الإشكالية في المدفوعات التقليدية العابرة للحدود. وقام الشركاء في سنة 2021 بتطوير منصة تجريبية لمشروع الجسر، مما يدل على تحقيقّ تحسن كبير في تنفيذ تحويلات الأموال عبر الحدود بمتوسط من 3 إلى 5 أيام حتى الإنجاز الفوري تقريبا، مع انخفاض كبير في تكاليف تنفيذ التحويلات والمعاملات المرتبطة بهذا الشأن.

يضمً المشروع حاليا ٢٢ مشاركا من القطاع الخاص، وأصدر ثلاثة تقارير في سنة ٢٠٢١ حول البنية الفنية ونموذج التشغيل، مع 15 حالةّ استخدام محتملة للأعمال. وقد شجع مشروع الجسر الذي حقّق تقدماً ممتازا المصرف المركزي ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية المشاركة لاختبار المنصة التجريبية من خلال حالات استخدام حقيقية للأعمال، من أجل تحسين النتائج بشكل أكبر.[2]

تستخدم دولة الإمارات تقنية blockchain لتحسين قطاع التنظيم المالي، حيث تم إنشاء سوق أبو ظبي العالمي، وهو أحد المراكز المالية الرائدة في الشرق الأوسط، المشروع الأول من نوعه في القطاع لمعرفة المتعامل (KYC) استنادا إلى هذه التقنية. ويقوم المشروع بتبسيط عملية التنظيم من خلال إعطاء جميع الأطراف المعلومات اللازمة عن المتعامل. في سنة ٢٠١٧ أصبح سوق أبو ظبي للأوراق المالية هو السوق المالي الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يستخدم هذه التقنية لتقديم خدماته. والتي تسمح للشركات بمشاركة المعلومات والبيانات مع المستثمرين لحظيا، وتفعيل التصويت الإلكتروني المتزامن عبر الإنترنت من أي مكان حول العالم. وعند استضافتها دبي معرض Expo العالمي ٢٠٢٠، التي توقعت أن تستقبل أكثر من ٢٠ مليون زائر. وقد سعت دبي إلى تبسيط تجربة زوار المعرض إلى حد كبير من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين بتحويل الكثير من أعمال دوائر الهجرة وعمليات الوصول إلى شبكات Blockchain. ولقد استطاعت دبي بالفعل أن تحقق العديد من الإنجازات في رحلتها نحو استخدام التقنية، حيث تمكنت ٠٦ جهات حكومية من الجهات المشاركة في إستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية من خفض استخدام الورق بنسبة ٥٧% ضمن

[1] يتضمن مشروع mBridge أربع عملات مختلفة: دولار هونج كونج (HKD)، الرنمينبي الصيني (RMB)، البات التايلندي (THB) والدرهم الإماراتي (AED).

[2] **التقرير السنوي ٢٠٢١**، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ص ٦٤.

المرحلة الأولى من المشروع. وبالإضافة إلى الحد من المعاملات الورقية في الجهات الحكومية، أطلقت دبي الذكية نظام التسوية والمطابقة عبر تقنية Blockchain في سبتمبر 2018 وذلك لإدخال التحديث القائم عليها إلى النظام المالي بإمارة دبي. وتستخدم التقنية كذلك في دائرة المالية بدبي بحيث لا يصبح على الموظفين مراجعة المدفوعات التي يتم تحصيلها من مختلف القنوات بأنفسهم وتسويتها يدوياً. وتعد التقنية تكنولوجيا واعدة في هذا المجال لقدرتها على توفير الكثير من الوقت، إضافة لمرونتها في استيعاب مختلف السيناريوهات والمتطلبات. ومن بين الأمثلة الهامة التي تدل على حرص دولة الإمارات تبني هذه التكنولوجيا هو ما قامت به دائرة الأراضي والأملاك في دبي، حيث حرصت الدائرة الحكومية على استخدام هذه التقنية في تحسين الخدمة والتعاون مع الأطراف الأخرى العاملة في سوق العقارات وإنشاء أصول مضمونة. ومن أبرز الأمثلة على نجاح هذه التقنية عمليًا هو قدرة دائرة الأراضي والأملاك على إضافة معاملات عقارية مؤمنة على شبكة Blockchain عقارية تسمح لجميع المشاركين في المعاملة الوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بها .[1]

تعتبر حكومة الإمارات الأولى عالميا في إطلاق إستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية، في أكتوبر ٢٠١٦، التي تهدف إلى تطبيق جميع تعاملات حكومة الإمارة من خلال هذه الشبكة المستقبلية أو ما يسمى بإنترنت التعاملات بحلول سنة ٢٠٢٠، بهدف توفير تجارب يومية أكثر أمنا وكفاءة وتأثيرا لجميع المقيمين والزوار في المدينة. في حين تنوي حكومة دبي إطلاق ما يقارب من 20 تطبيقا جديدا للتقنية خلال السنة الجارية في قطاعات حكومية مختلفة مثل الصحة والتعليم والطاقة والطرق. ومن ضمن مبادرات التحول الرقمي الخطط التي أعلنت عنها الدولة لتطوير الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما سيحقق آثاراً ضخمة على التكاليف في قطاع الإنشاءات. وفي الوقت ذاته، تستهدف إستراتيجية المواصلات الذاتية للحكومة الإماراتية حوالي 25%من التنقلات داخل دبي لتكون ذاتية بلا سائق بحلول سنة ٢٠٣٠. أضاف: "بصفتها شريك الابتكار، تلتزم Cisco[2] بالعمل مع الحكومة الإماراتية في تطوير أجندتها الرقمية ودعم النمو الاقتصادي وقيادة البلاد في مجال الابتكار وتطوير المنظومة الرقمية والمبادرات المستقبلية ".

كما تساعد الشركات والحكومات على إعداد خرائط الطريق لإستراتيجية الرقمنة والشراكة معها لدعم مسيرتها نحو التحول الرقمي. حيث تتمتع Cisco بمكانة مثالية تمّكنها من توفير الدعم في تطوير البنية التحتية الوطنية لتقنية المعلومات وتسريع الابتكار في قطاع الأعمال بالإضافة إلى تحفيز الشركات الناشئة

[1] مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، **دليل التعاملات الرقمية بلوك تشين، البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي**، مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص ٣٦-٣٧.

[2] تعالج Cisco البيانات الشخصية من Cisco Networking Academy بطريقة متوافقة مع ورقة بيانات الخصوصية هذه. في الولايات القضائية التي تميز بين وحدات التحكم في البيانات ومعالجي البيانات، فإن Cisco هي وحدة التحكم في البيانات الشخصية التي تتم معالجتها لإدارة العلاقة مع المتعامل والبيانات الشخصية التي تتم معالجتها لتوفير وظائفه.

وتعزيز الأبحاث والتعليم. فنحن ندعم الخطط الوطنية باستمرار من أجل رعاية منظومة الابتكار والمواهب وريادية الأعمال بما من شأنه ترسيخ انتقال اقتصاد الإمارات إلى اقتصاد معرفي يحقق الازدهار في الحقبة الرقمية. ويعتبر التحول الرقمي أولوية وطنية بالنسبة للإمارات، حيث يصنف تقرير حديث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات ضمن أبرز ٢٠ دولة حول العالم من حيث الأداء في تبني التقنيات المستقبلية والابتكار. في حين تحتل الدولة اليوم المركز الثاني ضمن أكثر الحكومات استخداماً للتقنيات المتقدمة في العالم وفقاً لمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لجاهزية الشبكات. من جانبه قال " RAJ SABHLOK" رئيس شركة "Manage Engine" إن التحول الرقمي في الإمارات هو الجسر الذي استطاعت الدولة من خلاله ربط قطاعات مختلفة مع تكنولوجيا المعلومات. [١]

لا شك أن تبني تقنية Blockchain في جميع قطاعات المجتمع هو أحد الجوانب المهمة في هذا التحول، فهي أحد مكونات البنية التحتية الرقمية التي تؤسس مجتمع الغد. ومن هذا المنطلق، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي تتبنى تقنية Blockchain بهدف تحسن العمل الحكومي، وتقليل المخلفات الورقية وتطوير أفضل التجارب للمواطنين والمقيمين على أراضيها. كما أطلقت الحكومة في سنة ٢٠١٨ إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية ٢٠٢١، وترمي هذه الإستراتيجية إلى تحويل ٥٠% من المعاملات الحكومية القابلة للتطبيق إلى تعاملات رقمية بحلول سنة ٢٠٢١.

المطلب الثاني: جهود الإمارات العربية المتحدة في رقمنة النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي

تركز مرحلة تصميم وبناءا وثائق ونظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي والنظم الإلكترونية وتنفيذ مشاريع رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة واختبارها وتقييم مستويات أدائها.

فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت الدول المتضمنة على صعيد رقمنة الضرائب غير المباشرة في الإمارات، وبما أن الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة كانتا من أوائل الضرائب الاتحادية التي تم تطبيقها، فقد جرى ذلك بالتزامن مع تطبيق الحلول الرقمية. وبالنظر إلى الحاجة المُلحة لتطبيق هذه العمليات، فقد تم تنفيذ بعض الخدمات الإلكترونية على أساس معطيات كل حالة على حدى، فيما يجري العمل حالياً على إيجاد حلول أكثر استدامة لغايات التطوير المستمر لأنظمة التحصيل الضريبي. من جانب آخر، كان هناك تحد يتمثل في عدم الدراية الكاملة لدافعي الضرائب بقنوات الدفع الإلكتروني، مما كان يؤدي إلى تأخر توريد الضريبة. في هذا السياق، تم عقد ورشة عمل ضريبية وندوات تثقيفية، إضافة إلى تأهيل المختصين في

[1] بختة بطاهر، " **توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٢، ص ١٥٣.

مركز الاتصال لدى الهيئة لإعطاء المعلومات ذات الصلة ومساعدة الخاضعين في سداد المستحقات الضريبية.

تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية بما يشمل المصارف المركزية، ووزارات المالية، ومؤسسات القطاع المالي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، وشركات الاتصالات والتقنية. في الإمارات، تتمثل هذه الجهات في المصرف المركزي ووزارة المالية.

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي. علاوة على ذلك، ساعدت الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية. كما أنها قللت مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب.

وساهم النظام الشامل لرقمنة ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في ضمان وزيادة كفاءة التفاعل بين الهيئة ودافعي الضرائب، إلى جانب تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي. كما وفرت رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات رؤيةً واضحةً بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية. مع ذلك، يجري حالياً العمل على تطوير هذه النظم من خلال دراسة إمكانية تبني نظم الفوترة الإلكترونية في إطار مستهدفات المرحلة الرقمية القادمة بما يساعد على المزيد من دمج الأنشطة في إطار الاقتصاد الرسمي.

مرت مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات بخطوات شملت:[1]

- الإشراف على أعمال المشاريع وهندسة التقنية والتصميم وتحديد معايير التطبيق من حيث النماذج ومؤشرات الأداء، وإجراء مراجعات ضمان الجودة للتحقق من الالتزام بمعايير التطبيق المحددة؛
- القيام بمراجعة المتطلبات الفنية الخاصة بالأعمال ومواءمتها مع إستراتيجية الهيئة الاتحادية للضرائب ونموذج التشغيل العام؛
- فهم أوجه الترابط بين التطبيقات المختلفة من وجهة نظر هندسية وتصميمية والتحقيق من شموليتها واكتمالها والتحقق من صحة تصميم البرنامج من حيث الاتساق والتغطية والاكتمال؛
- تحديد المتطلبات وإجراءات التواصل اللازمة، تقديم نطاق التعاقد للعمل الذي تم التوقيع عليه؛
- توفير الخبرة اللازمة لنجاح المشروع المنجز وفقا للنموذج المحدد من قبل إدارة المشاريع والعمليات؛
- تقديم تقارير أسبوعية عن التقدم المنجز وفقا لنموذج إدارة المشاريع والعمليات؛

[1] هبة عبد المنعم و صبري الفران، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠٢١، ص ص ٢٠-٢٩.

- حماية المصالح الخاصة.

لقد دُشِّنت مبادرة " دبي الذكية " الـ «Blockchain»؛ والتي يُبتغى من ورائها تحويل دبي إلى مدينة تُدار بالكامل بواسطة المنصة، وذلك بحلول سنة ٢٠٢٠ كي تصبح أسعد مدينة على وجه الأرض بحسب الموقع الإلكتروني الرسمي لدبي الذكية.

وأطلق كذلك حاكم دبي إستراتيجية لسنة ٢٠٢١، تمكيناً للحكومة من خلال هذه التكنولوجيا بالاستعداد والتصدي للتحديات التي ستواجهها مستقبلا. وليس ما سبق فحسب، بل تطمح إمارة دبي كذلك أن تعمل حكومتها بشكل كامل بناءاً على تقنية سلسلة الثقة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لتكون أول مدينة ريادية في العالم في هذا الصدد، وصرحت الإمارة توفير 5.5 مليار درهم، بالإضافة إلى اختصارها ما يزيد عن 25.1 مليون ساعة عمل، وتخفيض 114 ميجا طن من ثاني أكسيد الكربون الناجم عن حركة الناس لأداء هذه المعاملات.

وبحسب الإمارة، فالتقنية ستؤتمت أكثر من 100 مليون وثيقة سنوّيا، مما يعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية والريادة في مجالات كثيرة؛ منها: تحصيل الدخول والإقامة والرخص المهنية المختلفة، ودفع الفواتير، وعمليات تسجيل الملكية، وعمليات أخرى في قطاع المواصلات، والقطاع الطبي، وقطاع التمويل وغير ذلك، كما قامت دولة الإمارات بإدخال التعامل بالعملات الرقمية إلى العديد من المجالات، وازاه سعي لعقد دورات تدريبية ودعم الأبحاث الجامعية المتخصصة بغرض تعزيز الوعي بهذه التكنولوجيا.[1]

[1] هايدي عيسى حسن علي حسن، **تكنولوجيا سلسلة الكتل**، المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الثاني، العدد ٤، أكتوبر- ديسمبر ٢٠٢٢، ص ص ٣٢-٣٣.

خلاصة الفصل

يقوم المصرف المركزي بالإمارات العربية المتحدة حاليا وقطاع التكنولوجيا الماليةً بتنفيذ خطوات للتحول الرقمي من أجل تعزيز النظام المالي والبنية التحتية الرقمية المرتبطة به، لتسهيل الابتكار وتحسين التنافسية.

من أبرز المحطات في رحلة التحول الرقمي لدولة الإمارات العربية المتحدة: إطلاق البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، وبرنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي، والحكومة الذكية، والشبكة الإلكترونية الاتحادية FedNet، وتدشين الهوية الرقمية UAEPass، المحفظة الرقمية باستخدام blockchain عام الخمسين، والانطلاق نحو الخمسينية الجديدة ٢٠١٠.

وفرت رقمنة التحصيل الضريبي في الإمارات رؤيةً واضحةً بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية. مع ذلك، يجري حالياً العمل على تطوير هذه النظم من خلال دراسة إمكانية تبني نظم الفوترة الإلكترونية في إطار مستهدفات المرحلة الرقمية القادمة بما يساعد على المزيد من دمج الأنشطة في إطار الاقتصاد الرسمي.

ساهم النظام الشامل لرقمنة ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في ضمان وزيادة كفاءة التفاعل بين الهيئة ودافعي الضرائب، إلى جانب تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي.

خاتـــمة عامـــة

خلاصة عامة:

العملة الرقميّة هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً، وليست فقط وسيطًا رقميًا للتبادل (رمزًا مميزًا)، ولكنها أيضًا نظام دفع لا مركزي. وينظر البنك المركزي إلى العملات الرقمية القانونية بأهمية في ضوء مواكبته للممارسات الدولية، وسعيا منه نحو المساهمة في رقمنة الاقتصاد ككل والعوائد والفرص التي قد تتحقق لقاء ذلك، يقوم في سبيل ذلك بالدراسة المستمرة للعملة الرقمية بكافة أشكالها وأنواعها، وتهيئة البنية التحتية المناسبة لها حال اعتمادها وتطبيقها أخذا بالاعتبار متطلبات تنظيمها.

حجم ووتيرة الرقمنة إلى جانب مخططات التخطيط الضريبي الصارمة لتحويل الأرباح إلى الولايات القضائية منخفضة الضرائب من قبل الشركات متعددة الجنسيات Multinational enterprises (MNEs)، والتي تم تسليط الضوء عليها من قبل Luxembourg Leaks، تسريبات بنما Panama Papers والملاذات الضريبية، تمارس ضغوطًا على إدارات الضرائب لضمان ضرائب عادلة.

نظرًا لكون السلع الرقمية عالية الحركة أو غير ملموسة، فإن الوجود المادي للشركة غالبًا ما لا كون هناك حاجة له، وعلى الرغم من عدم تأطيرها للعملات الرقمية في إطار قانوني موحد، سارت عدد من الدول، ككندا وأمريكا والاتحاد الأوروبي مثلا، على تصنيف هذه العملات على أنها سلع وأخضعتها لضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

تتطور نماذج الأعمال بسرعة ونماذج الأعمال الجديدة آخذة في الظهور بسبب إنترنت الأشياء Internet of Thinks (IoT) والذكاء الاصطناعي Artificial Intelegance (AI) و Blockchain وتقدم الاقتصاد التعاوني والتكنولوجيات الأخرى. مع العديد من الشركات الرقمية الراسخة التي لديها خطوط أعمال متعددة، فأصبح التمييز بين المنصات متعددة الجوانب والأعمال الرقمية الأخرى أمرًا صعبًا.

تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية، ومؤسسات القطاع المالي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، وشركات الاتصالات والتقنية. في الإمارات، تتمثل هذه الجهات في المصرف المركزي ووزارة المالية.

ساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي. علاوة على ذلك، ساعدت الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الضريبي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية. كما أنها قللت مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب.

أولاً- إختبار نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد تحديات ضريبية كبيرة جداً تنشأ عن التعامل بالعملات الرقمية تتمثل أهمها في مشكلات الحصر الضريبي وصعوبات الإثبات.

هذه الفرضية صحيحة، حيث أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونيا، وتصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح للممول وللإدارة الضريبية على حد سواء، وهو ما يشكل تحديا أمام المعاملة الضريبية للمنتجات الرقمية.

الفرضية الثانية: يمثل الاقتصاد الرقمي بشكل كبير بيئة داعمة للتهرب الضريبي.

تبين صحة هذه الفرضية حيث تشير السمات الرئيسة للاقتصاد الرقمي، إلى أن الاقتصاد القائم على الإنترنت والمنصات الرقمية العالمية يمثل بيئة داعمة لظاهرة التهرب الضريبي، لما تثيره من صعوبة في إثبات التعاملات، وصعوبة في تتبع الأوعية الضريبية.

الفرضية الثالثة: بذلت الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة لرقمنة النظام الضريبي وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي الناتج عن التعامل بالعملات الرقمية.

اتضح صحة هذه الفرضية حيث ساهم النظام الشامل لرقمنة ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في ضمان وزيادة كفاءة التفاعل بين الهيئة ودافعي الضرائب، إلى جانب تسهيل مراقبة الامتثال الضريبي.

ثانياً- نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية في الآتي:

١- نتائج الدراسة النظرية:

- إن التطور الرقمي الهائل الذي يعرفه الاقتصاد النقدي خصوصا فرض تحديات كبيرة على المنظومة المصرفية، وفي مقدمتها البنك المركزي الذي أخذ على عاتقه ضرورة إيجاد بديل رقمي يتحكم في تداوله، وفي هذا الإطار ظهرت فكرة إصدار عملات رقمية مركزية *(CBDCs)* تحت سلطة ورقابة البنك المركزي، تسمح بالتحكم في انعكاسات التعامل بالعملات الرقمية.
- تمثل العملات الرقمية المركزية شكلاً رقمياً جديداً من النقود؛ فهي عملة رمزية بضمان الدولة أو حساب يتم الاحتفاظ به في البنك المركزي مباشرة، يتيح للأفراد والشركات أداء مدفوعاتهم.

- العملات الرقمية المركزية أداة رقمية عالية الأمان، يصدرها البنك المركزي بموجب لوائح وقوانين بالموازاة مع الأنظمة التقليدية الأخرى، فهي تمتلك نفس صفات الأوراق النقدية الورقية، وتعتبر وسيلة للدفع ووحدة حسابية ومحزن للقيمة.
- توفر العملات الرقمية المركزية الشمول المالي وحماية المستهلك، إضافة إلى الخصوصية في أداء المدفوعات.
- مميزات العملات الرقمية من حيث اللامركزية وسهولة التعامل بها تجعلها في القريب العاجل مع كسب ثقة المستهلك بها أفضل من العملات التقليدية.
- يؤدي إصدار العملات الرقمية إلى انخفاض في عوائد البنك المركزي من عمليات الإصدار النقدي بشكلها التقليدي.
- لا يؤثر إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية على الائتمان المصرفي بشكل مباشر، لكن يتم إلغاء الوساطة المالية للبنوك التجارية وذلك بسبب تولي البنك المركزي تخزين الأموال في الحسابات المركزية للعملات الرقمية المركزية على مستوى البنك المركزي وبذلك تفقد البنوك التجارية رأس المال الذي تمتلكه تحت تصرفها.
- إن تبني البنك المركزي إصدار عملات رقمية يزيد من عمليات تدخله ورقابته على نشاط البنوك التجارية، خاصة ما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة.
- تفقد البنوك التجارية قدرتها على أداء عملية إنشاء أموالها بإصدار العملات الرقمية المركزية، وذلك راجع إلى إلزامها بدفع مبلغ أقرب إلى 100% في الاحتياطيات لتسوية المدفوعات، مما يؤدي إلى إلغاء أي فائض في السيولة قد يتم تداوله بين البنوك التجارية.
- إن الضوابط القانونية والإدارية المطلوب إرسائها في عملية إصدار العملة الرقمية متنوعة، وقد لا تقتصر على ما سبق، لكن هذه الضوابط القانونية والإدارية يجب أن تبحث في موازنة مصلحتين مهمتين، وهما مصلحة السلطات المالية والنقدية، ومصلحة المتعاملين بالعملة الرقمية؛ لتخرج العملة الرقمية المراد إطلاقها نموذجا لا بأس به يستطيع أن ينافس سائر العملات الرقمية غير الاسمية من حيث كسب ثقة الناس وزيادة مجتمعها الرقمي وتوسعة التبادل الرقمي وغيرها من الأمور.
- كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية هي عملات رقمية، لكن كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة غير خاضعة لأي تنظيم قانوني؛ لذا لا تعد نقودا إلكترونية ولا تدرج في خانة النقود. وبذلك تعد النقود الإلكترونية هي المصطلح الوحيد الذي يعد نقودا بالمعنى الدقيق.
- هناك علاقة طردية ذات دلالة إيجابية بين انتشار العملات الرقمية ووجود بنية تحتية الكترونية.

- لا تزال العملات الرقمية في طور النشأة، ومعلوم أن استقرار العملات وتوافق الناس عليها يأخذان بعض الوقت، كما حدث لدى الانتقال من نظام المقايضة قديماً إلى أشكال بسيطة من العملة، وكما حدث لدى ظهور العملات الورقية على حساب المعدنية؛

٢- نتائج الدراسة التطبيقية:

- يواجه النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة ثلاث صعوبات تكتنف المعاملة الضريبية لأنشطة الاقتصاد الرقمي، وتفاقم مشكلات التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل، وتتعلق هذه الصعوبات بمفهوم المنشأة الدائمة، تحديد الدولة مصدر الدخل، وتوزيع نسب الأرباح لصفقات الاقتصاد الرقمي.
- الفجوة الرقمية القائمة بين بلدان العالم، والتركز السوقي للمنصات الرقمية، والجزر الملاذية الآمنة تؤدى إلى تباين توزيع القيم المضافة والأوعية الضريبية، وتؤثر على قواعد الاختصاص الضريبي ومن ثم الحصيلة الضريبية لكثير من الدول.
- رغم خطورة ممارسات التجنب الضريبي التي تتم من خلال أسعار التحويل وتحويل الأرباح عبر الملاذات الآمنة، إلا أن هاتان الآليتان يتم استخدامهما لممارسة التجنب، عن طريق التخطيط الضريبي المكثف، وعندما وجدت الآلية التشريعية لمواجهة هذه الممارسات لم يتم تفعيلها بشكل جيد.
- أفرز التحول إلى الاقتصاد الرقمي ظهور نماذج أعمال جديدة يصعب في الوقت الحالي حصر أنماطها وتتبع مساراتها وتحديد عوائدها؛
- تتباين الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي مابين القطرية والدولية، وهي جهود تحتاج في الوقت الحالي إلى التسريع لتفادي المزيد من التهرب الضريبي.
- توجد بعض المحاولات الطفيفة من قبل بعض البلدان العربية نحو التعامل مع تلك العملة، كالسعودية والإمارات وتونس ولبنان.
- يمكن استفادة الدول العربية من تجارب الدول المتقدمة في تطبيق ضريبة مؤقتة على العملات الرقمية إلى حين صياغة نموذج ضريبة دولية موحدة على العملات الرقمية تطبق على الجميع؛
- استهدف المشرع الضريبي في الإمارات العربية المتحدة، استيفاء المعايير الدولية من خلال تطبيق مبدأ الوجهة لتحديد الاختصاص الضريبي فيما يتعلق بفرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات والأصول المعنوية المستوردة، لدعم الحياد الضريبي والمنافسة الحرة في مجال التجارة العالمية. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المتطلبات التشريعية، التي يلزم مراعاتها، لاستيفاء المعايير الدولية وللحد من التجنب الضريبي، وزيادة فاعلية ضريبة القيمة المضافة على الأصول المعنوية والخدمات المستوردة. وتتركز أهم هذه المتطلبات، فيما يتعلق بالآتي:

- حالات التجنب الضريبي المقنن، وعدم فعالية العقوبات. تطبيق مبدأ التكليف العكسي ومدى استيفاء المعايير الدولية فيما يتعلق بتحمل المستهلك والكيان الاقتصادي لضريبة القيمة المضافة.
- التمييز في تحمل عبئ الضريبة بين السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، والسلع والخدمات المعفاة منها.
- القواعد المعيارية لتحديد مكان استهلاك السلعة أو الخدمة التي تخضع لضريبة القيمة المضافة، وتحديد الاختصاص الضريبي على الخدمات والأصول المعنوية عابرة الحدود.
- إجراءات التسجيل والحد الأدنى للتسجيل الاختياري.

ثالثاً– اقتراحات الدراسة:

كاقتراحات للدراسة يمكن اقتراح ما يلي:

- يتوجب على الإدارة الضريبية والجمركية أن تعمل على نظم المعلومات والربط الشبكي؛
- تجهيز هذه الإدارات بوسائل حديثة من جهة والعمل على تنمية مهارات موظفيها وإيجاد برامج لضمان السرية واليقين في مثل هذه المعاملات من جهة أخرى.
- عدم التسرع في إخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب المختلفة في ظل التوجه الدولي نحو إلغاء القيود عن التجارة الدولية.
- ضرورة إقامة شبكة ربط بين البنوك والمؤسسات المالية والمصالح الضريبية وكل الهيئات للتمكن من رصد المعاملات التجارية والتحويلات المالية المنجزة إلكترونيا.
- إن إلغاء التعامل بالعملة الرقمية للحدود الجغرافية للدول يتطلب صياغة نظام ضريبي دولي وإقامة شبكة معلوماتية محلية ودولية بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات التجارية الالكترونية.
- ينبغي أن تواصل البنوك المركزية إضفاء مزيد من الجاذبية على استخدام أموالها كأداة لتسوية الحسابات؛
- توسيع المظلة الضريبية من خلال إدخال القطاعات غير المضمنة في نظام الحوسب وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.
- إنشاء نظام حماية قوي لضمان عدم اختراق أو كشف أو تسريب بيانات حساسة خاصة بالضرائب.
- جمع وبناء قواعد بيانات الكترونية متكاملة تحتوي على المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الاقتصاد الرقمي؛
- ضرورة توظيف واستخدام التطبيقات الحديثة والاعتماد عليها في رفع كفاءة النظم الضريبية؛
- بناء المهارات الرقمية وإعداد الدراسات والتخطيط للحلول الممكنة التي يمكن اللجوء إليها في حال لم يتم التوصل إلى حل توافقي دولي في هذا الخصوص؛
- ترسيخ الثقافة الرقمية وتدعيم البنية التحتية للاتصالات وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني.

- يجب ضمان صلاحيات البنوك وعدم التأثير على مكتسباتها الحالية قبل إقرار العملة الجديدة.
- توسيع صلاحيات إدارة الضرائب للسماح لها بالتدخل بسرعة لوقف الترتيبات الضريبية التي من المحتمل أن تنتهك القوانين الضريبية. يجب أن تتمتع بالمعلومات الكافية لكي تتكيف مع الحياة الاقتصادية والمالية المعاصرة، من خلال تحديث حق الاتصال الذي يجب على وجه الخصوص السماح لها بالوصول إلى البيانات اللازمة لفهم العمليات الداخلية داخل مجمع الشركات العابرة للحدود. تعزيز مراقبة أسعار التحويل، الوصول إلى المحاسبة المفصلة "دولة بدولة ".
- تقوية الشفافية والتنسيق الضريبي وإرساء المنافسة الضريبية الشريفة خاصة أمام ظاهرة تحويل الأصول والأرباح إلى وجهات ذات جاذبية ضريبية أو غير متعاونة.
- قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها.
- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالنقود الرقمية، وصياغة قوانين تضبط إصدار هذه النقود وآليات تداولها؛
- العمل مستقبلاً على استخدام أساليب قياس أخرى: الانحدار المتعدد، المعادلات الآنية... في قياس حوسبة النظام الضريبي على الإيرادات الضريبية.

رابعاً– آفاق الدراسة:

في نهاية هذا البحث هناك مجموعة من المواضيع يمكن اقتراحها كآفاق للدراسة هي:

١– التعامل بالعملات الرقمية وآثاره على السياسة النقدية للبنك المركزي.

٢– التعامل بالعملات الرقمية وآثاره على السياسة المالية للدولة.

٣– التعامل بالعملات الرقمية وآثاره على سياسة سعر الصرف.

قائـمـة المراجـع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- أيمن صالح، **واقع العملات الرقمية**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٢١.

٢- علي محمد الخوري، **المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

٣- جوشوا بارون و آخرون، **تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي**، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٥.

ب- المجلات:

٤- أحمد قاسم فرح، " **العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة** "، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة، المجلد 16، العدد 2، ديسمبر ٢٠١٩.

٥- كريمة حسن محمد محمد، " **إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية** "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا، مصر، المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩.

٦- أسامة وجدي و أميرة حسانين، " **خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية** "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد ٤٩، العدد ٤، 2019/11/14.

٧- آمال علي إبراهيم، " **دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية** "، مجلة البحوث المالية، جامعة بور سعيد، المجلد ٢٢، العدد ١، يناير ٢٠٢١.

٨- باسم أحمد عامر، " **العملات الرقمية (البتكوين أنموذجاً) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، المجلد 16، العدد١، يونيو 2019م.

٩- بختة بطاهر، " **توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه** "، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، **المجلد ٣، العدد ٢**، سنة **٢٠١٩**.

١٠- ربيع قرين، " **نموذج التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة** "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد ٩، العدد ١، جوان ٢٠٢٢.

١١- سالي سمير فهمي عبد المسيح، " **الاستثمار في العملات الافتراضية** "، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق (فرع الخرطوم)، المجلد ١٠، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٢١.

١٢- سفيان بوزيد، " **التهرب الضريبي ... مفهوم وقياس** "، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، المجلد ١٥، العدد ١، جوان ٢٠١٦.

١٣- سليم قصاص، " **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري** "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة، العدد: 48، المجلد أ، ديسمبر ٢٠١٧.

١٤- سهام الدين خيري و غيث أركان، " **معالجة عمليات التهرب الضريبي والجمركي** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.

١٥- عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية **المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢**، القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية.

١٦- عبد اللطيف فراج، **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**، مجلة المعلوماتية، وزارة التربية والتعليم السعودية، العدد: ١٠، ٢٠٠٥.

١٧- عبد الله لعور و عبد الرزاق كبوط، **العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة**، **مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١**،

١٨- عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، "التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن، جامعة **الإمارات العربية المتحدة** ،Scholarworks@UAEU ٢٠١٨.

١٩- علي عزوز، **جباية المعاملات الإلكترونية**، مجلة الريادة لاقتصادات الأعمال، العدد ١، ٢٠٠٥، جامعة الشلف.

٢٠- فاطمة فوقة و تقرورت محمد و مرقوم كلثوم، **انعكاس العملات الرقمية المشفرة على شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، **المجلد ٩، العدد ١، 2020**.

٢١- محمد إبراهيم محمد، العملات الرقمية مابين الواقع والمأمول، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الحادي والعشرون أيار- مايو ٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.

٢٢- مروان أبو هلال و شيرين شعبان، " **التجارة الإلكترونية والتهرب الضريبي** "، المجلة العربية للإدارة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، المجلد 24، العدد ٢، يونيو (حزيران) ٢٠٢٢.

٢٣- منصور علي منصور شطا، " **العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات** "، معهد الدلتا العالي للحاسبات بالمنصورة، العدد ٣٧، ٢٠٢٢م ، الجزء ١، ٣/٣.

ج- الملقيات والمؤتمرات:

٢٤- صلاح الدين كروش و حنان دودان، "**واقع وآفاق الاقتصاد الرقمي** "، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة، ٢٣ و ٢٤ أفريل ٢٠١٨.

د- التقارير:

٢٥- أياد عماد علي، **الحوسبة السحابية**، دائرة تقنية المعلومات والاتصالات، البنك المركزي العراقي.

٢٦- **العملات المشفرة**، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، البنك المركزي الأردني، مارس ٢٠٢٠.

٢٧- هبة عبد المنعم و صبري الفران، **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.

٢٨- **المصرف المركزي يطلق استراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية "الدرهم الرقمي"**، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أبوظبي 23مارس ٢٠٢٣.

هـ- المواقع الإلكترونية:

٢٩- " المركزي الإماراتي" يتعاون مع G42 Cloud و R3 لتطبيق إستراتيجية الـCBDC، https://www.unlock-bc.com/ar/99860/، تاريخ الاطلاع: ٣٠ ماي ٢٠٢٣.

٣٠- محمود محمد الدمرداش، " **مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي** "، https://jdl.journals.ekb.eg/article_126750_a47c3922e849747ec3f6c62b47a23f88.pdf، تاريخ الاطلاع: ٢١ أفريل ٢٠٢٣.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

31 - Agnar Sandmo, **The theory of tax evasion**: A retrospective view, Norwigian Open Research Archives, December 2004.

32- Eli Hadzhieva, **Impact of Digitalisation on International Tax Matters,** Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies Directorate-General for Internal Policies, February 2019.

33- Erik Andersson, **A Comparative Analysis of the Taxation of Crypto Currencies**, Master's Programme in Comparative and International Tax Law Master's Thesis 15 ECTS, Department of Law Spring Term 2022, Uppsala universitet.

3٤- Flamur Bunjaku and Other, **Crypto currencies**– Advantages and Disadvantages,

3٥- Gbêmèho Mathieu TRINNOU, **LES CRYPTO MONNAIES**, les précis du COFEB, N°20, Novembre 2021.

3٦- **List of tax jurisdictions at-risk**, .Trade Union Advisory Committee, Paris, 27 July 2016,

37- Lynn Batten and Xun Yi, **Off-line Digital Cash Schemes Providing Unlinkability**, Commerce and Applications, February 1, 2018.

38- **Note on the Revision of the Manual for Negotiation of Bilateral Tax Treaties**, Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters Seventh session Geneva,: 24-28 October 2011 Item 5 (h) of the provisional agenda Revision of the Manual for the Negotiation of Bilateral Tax Treaties.

39- Pedro Alexandre Azevedo Dias Lima Delgado, **The United Arab Emirates Case of Economic Success,** Internship Report submitted to Universidade Católica Portuguesa for the obtainment of the Master Degree in Management, Católica Porto Business School, July 2016.

40- Vincent Ooi, **Report on the Challenges which Digital Assets Pose for Tax Systems with a Special Focus on Developing Countries**, The United Nations Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters (26th Session), 7 March 2023.